جائز الحديث عند الإمام العجلي ودلالته
دراسة مقارنة

الدكتور
عيد حسن حسن حسن
مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

ملخص البحث

تطرقت في بحثي الى مصطلح "جائز الحديث"عند الإمام العجلي في كتابه الثقات، وسبب تناولي هذا المصطلح أنه من المصطلحات قليلة الإستعمال بين علماء الجرح والتعديل للوقوف على مدلولاته .وقد توصلنا الى أن الإمام العجلي قد سبق في استخدامه لهذا المصطلح، وهو من أكثر علماء الجرح والتعديل استخداما لهذا المصطلح، وقد بلغ عدد الرواة الذين اطلق عليهم العجلي جائز الحديث على اختلاف المراتب أحد عشر راويا من المجموع الكلي للرواة.

In this research, we refer to the term " Jaes E Hadeth" in the book of Imam al-'Ajli, The reason we deal with this term is that Few terms used among wound scientists and modification, We have concluded that the Imam al-Ajli has already used this term, which is one of the most scientists GARACH AND TEA the use of this term, The number of narrators who were called al-Ajlai is permissible to talk about the difference in rank of eleven narrators from the total number of narrators.

الحمد الله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى من سار على خطاهم واتبع سنتهم إلى يوم الدين، وبعد:

فلقد من الله تعالى على هذه الأمة أن بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وقد تكفل االله تعالى بحفظ كتابه من كل تحريف ، وحفظ سنة رسوله- صلى الله عليه وسلم- بما قيض من علماء أجلاء شمروا عن ساعد الجد والإخلاص، وانبروا للدفاع عن السنة والحديث، ونذروا من أنفسهم جنودا أوفياء ليردوا كل دخيل عن حياض السنة والحديث، فجزاهم االله خير الجزاء.

ومن العلماء الذين كانت لهم أياد بيضاء في خدمة السنة النبوية – زادها االله شرفاً- الإمام : أحمد بن عبد االله بن صالح بن مسلم، أبو الحسن العجلي، ومن أهم مصنفاته: كتاب معرفة الثقات، وقد تعرض في هذا الكتاب إلى نقد الرواة جرحا وتعديلا، وتنوعت ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل عنده، وقد أحببت أن أقوم بدراسة مصطلح من مصطلحاته التي استعملها في كتابه ، وهذا المصطلح هو مصطلح: «جائز الحديث»، وهو من المصطلحات التي لم يُعْرَف مراده بها، والتي تحتاج إلى دراسة علمية يُستَقْرَأ من خلالها مصطلحه، وتقوم بمقارنة استعمالات النقاد السابقين أو اللاحقين له في الراوي الواحد، وقد

قمت باسقراء «ثقات العجلي»، واستخراج كل راو وصفه العجلي بأنه «جائز الحديث»، ثم عمدت إلى الترجمة لكل راوٍ حيث استقصيت أقوال النقاد فيها جرحًا وتعديلًا للوصول إلى خلاصة القول فيه، ثم مقارنة أقوال النقاد بقول العجلي لمعرفة مدلول «جائز الحديث »، في كل راو من رواة هذا البحث.

أهمية البحث ودوافع اختياره:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

١ـ أهمية البحث في قضايا المصطلح عموماً ، حيث إنها إحدى الوسائل التي يتوصل بواسطتها لمعرفة آلية الحكم على الحديث قبولاً أو رداً.

٢ـ الوقوف على مفهوم ومدلول هذا المصطلح عند الإمام العجلي، ومراده منه، حيث يُشكِل معنى هذا المصطلح نظرا لعدم تحرير المراد منه عند النقاد.كما أن الإمام العجلي تميز باستعماله.

٤ـ تحرير ألفاظ الجرح والتعديل من خلال دراسة علمية تطبيقية توثيقية، والكشف عن مقصود قائليها سيما مع كثرتها وتنوعها.

٥ـ عدم وقوفي على دراسة تُعنى بمعرفة مدلول هذا اللفظ؛ وذلك من خلال ما اطلعت عليه من مصادر.

هدف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على مقصود الإمام العجلي ومراده من إطلاقه مصطلح «جائز الحديث»، ومقارنة مدلول هذا المصطلح عنده مع غيره من النقاد.

الدراسات السابقة:

بحدود اطلاعي فإنه لا توجد دراسات سابقة تناولت مصطلح « جائز الحديث» عند العجلي في كتابه الثقات.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي النقدي، والذي يتمثل في الآتي:

١ـ قمت باستقراء كتاب «معرفة الثقات»، لجمع الرواة الذين قال فيهم الإمام العجلي – رحمه الله: «جائز الحديث».

٢ـ ترجمت للإمام العجلي ترجمة موجزة، وكذا عَرَّفت بكتابه باختصار من خلال الكتب المتخصصة في ذلك.

٣ـ قمت باستقراء أقوال النقاد الآخرين في الراوي الذي وصفه العجلي بذلك الوصف (الراوي موضع البحث).

٤ـ نقلت الرواة بحسب ترتيبهم في كتاب: «معرفة الثقات»، للإمام العجلي، وهو مرتب على حروف المعجم.

٥ـ ترجمت للراوي بذكر اسمه، ونسبه، وبعض شيوخه، وتلاميذه، وأقوال النقاد فيه، ووفاته.

٦ـ ترجمت للرواة ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم والطبقات والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ ثم أذكر خلاصتها حسب رأي أكثر العلماء ومحققيهم جمعا أو ترجيحا معتمدا في ذلك على قواعد نقد الرواة ومراتب الألفاظ جرحا

وتعديلا مع الإحالة على المصادر المعتبرة في ذلك من كتب الرجال وغيرها.

ثم ذكر القرائن التي تساعد على الوقوف على مدلول عبارة الإمام العجلي في الراوي.

٧ــ اقتصرت على ذكر اسم الكتاب، والجزء، والصفحة، وباقي التعريف بالكتاب، ذكرته في قائمة المصادر والمراجع للاختصار.

٨ـ ختمت الترجمة بذكر مثال تطبيقي لحديث مروي بإسناد فيه الراوي موضع البحث، وحكم إمام عليه إن وجد، مع الحكم إن كان خارج الصحيحين.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهرس:

أما المقدمة فتتضمن:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

منهج الباحث في هذه الدراسة.

القسم الأول: الدراسة النظرية: وتتكون من مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالإمام العجلي، من خلال ترجمة موجزة له تشتمل على المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسمه ونسبه،ومولده ونشأته.

المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه.

المطلب الرابع:مؤلفاته ،ووفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب «معرفة الثقات»، للإمام العجلي، وقد تضمن عدة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق القول في اسم الكتاب.

المطلب الثاني: منهج الإمام العجلي في الكتاب.

المبحث الثالث: تعريف مصطلح «جائز الحديث»، لغة واصطلاحًا، واستعمالات الإمام العجلي له.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية لمن قال فيهم الإمام العجلي «جائز الحديث»، في كتابه: «معرفة الثقات»، وقمت فيه بترجمة ودراسة أحد عشر راويا قد وصفوا بذلك.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

الفهارس.

الباحث: د/ عيد حسن حسن حسن

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

القسم الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول: التعريف بالإمام العجلي، من خلال ترجمة موجزة له تشتمل على ما يلي:

المطلب الأول: اسمه ونسبه،ومولده ونشأته.

هو: الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي ، أبو الحسن الكوفي الأصل.

ولد الإمام بالكوفة سنة ١٨٣ من الهجرة، وعاش بها إلى أن بلغ الخامسة عشرة سنة ،فبدأ في طلب الحديث، ثم رحل مع والده إلى بغداد سنة ٣٠١ من الهجرة فسمع من علمائها.

وحين أتم الخامسة والثلاثين عاما بدأ رحلته إلى الحواضر العلمية، وذلك في حدود ٢١٧ من الهجرة، فرحل إلى البصرة ،والشام، ومكة والمدينة ، وجدة،واليمن ، و مصر ، إلى أن أستقر بطرابلس المغرب فجعلها مستقرا له رغبة في التفرد للعبادة وبعدا عن الفتن.[1]

المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه.

من شيوحه: والده؛ الإمام عبد الله بن صالح المقرئ(ت٢١١هـ) ، وعفان وعفان بن مسلم (ت٢١٩هـ) ، وأحمد ابن حنبل (ت٢٤١هـ) ، و يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) ، وغيرهم.

١() ينظر: «تاريخ بغداد»:(٤/ ٢١٢)

ومن تلامذته :ولده؛ صالح بن أحمد(ت٣٢٢هـ)،ومحمد بن فطيس الغافقي (ت٣١٩هـ) ، وعثمان بن حديد الإلبيري(ت٣٢٢هـ) وغيرهم .

قال الإمام الذهبي: ولم أظفر بحديث من روايته.[١]

المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه.

قال يحيى بن معين: " إنا كنا نعده مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين "، وقال:" ثقة ابن ثقة ابن ثقة " ،وقال الوليد بن بكر الأندلسي على كلام ابن معين هذا بقوله : وإنما قال فيه يحيى بن معين بهذه التزكية لأنه عرفه بالعراق ، قبل خروج أحمد ابن عبد الله إلى المغرب ، وكان نظيره في الحفظ ، إلا أنه دونه في السن ، وكان خروجه إلى المغرب أيام محنة أحمد بن حنبل ،وأحمد بن عبد الله هذا أقدم في طلب الحديث ،وأعلى إسناداً وأجل عند أهل المغرب في القديم والحديث ورعاً وزهداً من محمد بن إسماعيل البخاري وهو كثير الحديث ، خرج من الكوفة والعراق ، بعد أن تفقه في الحديث[٢].

وقال الذهبي: " الإمام الحافظ الأوحد الزاهد "[٣].

١() ينظر: « سير أعلام النبلاء»:(١٢/ ٥٠٥/ ١٨٥)

٢() ينظر: «تاريخ بغداد»:(٤/ ٢١٥)

٣() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٥٠٦).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي : " كان إماماً ، حافظاً ، قدوة ، من المتقنين وكان يعد كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين "[١].

المطلب الرابع:مؤلفاته ،ووفاته.

نسب له الذهبي كتاب الجرح والتعديل ، فقال: وللعجلي مصنف مفيد في «الجرح والتعديل»، طالعته، وعلقت منه فوائد تدل على تبحره بالصنعة، وسعة حفظه [٢]. وساق الحافظ ابن حجر إسناده إلى كتاب «التَّارِيخ وَمَعْرِفَة الرِّجَال الثِّقَات»،كما في «المعجم المفهرس» [٣].

وأضاف الزركلي: له كتاب: «الثقات» [٤].

وكل هذه الأسماء هي لكتاب واحد كما سنتعرض له عند تحرير إسم الكتاب.

ـ وفاته.

توفي الإمام العجلي بطرابلس المغرب، سنة (٢٦١هـ) عن تسع وسبعين سنة .

ذكر أَبُو سَعِيد بْن يونس المصري أنه مات فِي سنة إحدى وستين ومئتين[٥].

١() ينظر: «شذرات الذهب لابن العماد»:(٣/ ٢٦٦)

٢() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٥٠٦).

٣() ينظر: «المعجم المفهرس»: (ص: ١٦٦/ برقم: ٦٣٣).

٤() ينظر: «الأعلام» للزركلي: (١/ ١٥٦).

٥() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٥/ ٣٤٩).

وقَالَ الوليدُ بْنُ بَكْر الأندلسيُّ: وحديث أَحْمَد وتصانيفه وأخباره بالمغرب، وحديثه عزيز بمصر، والشام، والعراق لبُعْدِ المسافة، وتُوفِيَ بأطرابلس المغرب، فقبره هناك على الساحل، وقبر ابنه صالح إِلَى جنبه[1].

١() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٥/ ٣٤٩)، «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر»: (٢/ ٦٠٦).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب «معرفة الثقات»، للإمام العجلي:

المطلب الأول: تحقيق القول في اسم الكتاب:

لا شك أن معرفة الاسم الصحيح للكتاب من أهم ما ينبغي التأكد منه لمن أراد الاستفادة منه ،ومن أوائل اسس التحقيق السليم .

وتسمية كتاب العجلي التسمية الصحيحة لها أهمية خاصة لأن الاسم الصحيح هو أو مُعين لمعرفة شرط الكتاب وغايته ومضمونه ، وهي أمور وقع فيها خلاف نشأ عن الخطأ في تسمية الكتاب .

وقد طبع ترتيب كتاب العجلي عدة طبعات :

منها طبعة بتحقيق د . عبد المعطي القلعجي ، باسم (الثقات للعجلي) ، وطبع طبعة أخرى بتحقيق الأستاذ عبد العليم البستوي ، باسم (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ، ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم)

١ـ "**الثقات**" كما يفهم من نسخة الإمام الهيثمي للترتيب فقد في الصفحة الأولى من ترتيب الإمام الهيثمي عنوان: "ترتيب تقات العجلي" لشيخنا الإمام الحافظ الصالح نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي...الخ.

٢ـ "**كتاب سؤالات أبي مسلم صالح أباه أبا الحسن أحمد بن ع بد الله بن صالح العجلي الكوفي**"هكذا جاء اسمه في نسخة ترتيب تقي الدين السبكي.

٣ـ "**كتاب الجرح والتعديل**" وصفه بذلك: الإمام الذهبي.(١)

٤ـ "**معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث من الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**" ذكر الدكتور: السيد عبد العليم البستوي أن هذا هو المثبت على النسخة التي حققها.(٢)

٥ـ "**التاريخ**" وصفه بذلك: الإمام الذهبي.(٣)

ومما يجدر التنبه له أن تسمية الكتاب بـ(الثقات) جرت إلى خطأ كبير عن هذا الكتاب ، فلم يفهم على أن تسميته بـ (الثقات) لأن الثقات هم أغلب من ذكر فيه ، بل فهم على أنه كتاب مختص بـ(الثقات) فقط ، كثقات ابن حبان وابن شاهين !! .

فمن الحفاظ : يقول خاتمتهم الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر) : " ومنهم من أفرد الثقات بالذكر ، كالعجلي ، وابن حبان وابن شاهين"(٤).

ومن المعاصرين : يقول فضيلة العلامة الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري في (موارد الخطيب البغدادي) :" أما كتب الثقات ،

---

(١) ينظر: «تذكرة الحفاظ»(٢/ ٥٦٠-٥٦١)، و«سير أعلام النبلاء»(١٢/ ٥٠٦).

(٢) ينظر: «معرفة الثقات– تحقيق عبد العليم البستوي» (١/ ٦٢) .

(٣) ينظر: «العبر» (١/ ٣٧٤) .

(٤) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» :(ص ١٤٣)

فأول من صنف فيها : أبو الحسن أحمد ابن عبد الله بـن صـالح العجـلي "(١) .

إلا أن الصواب : أن كتاب العجلي ليس مختصاً بـ(الثقات) ففيه جماعة جرحهم العجلي نفسه ، بالضعف تـارة،(٢) وبـالترك أخـرى (٣)، وبالكـذب أحيانـاً(٤)، وبالزندقـة أيضـاً(٥) ، بـل لقـد بـوّب لكتابـه بابـاً بعنوانـه: " ومـن المتروكـين " كـما في الجـزء المتبقـي مـن أصـل كتـاب العجلي(٦).

إذن فكتاب العجلي ليس مختصاً بالثقـات ، ولـذلك فـإن أعتـبر تسمية كتابه بـ(الثقات) خطأ ، جرّ إلى خطأ اعتقاد اختصاصه بالثقات!

وقد يجر إلى خطأ أخر وهو أن بعض الرواة الذين ذكرهم العجلي في كتابه لم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً فمـن ظـن أن الكتـاب مختص بالثقات أعتبرهم ثقات عند العجلي ، قياساً على ثقات ابن حبان .

---

(١) «موارد الخطيب للعمري»(ص٣١) .

(٢) «معرفـة الثقـات للعجـلي» (رقـم ٨٥، ٩٠، ١٠٩ ، ١١١، ٢٨٨، ٣٢٩ ، ٣٢٩، ٥٦٦، ١٣٦٤)

(٣) «معرفة الثقات» (رقم ٣٤٧، ٨٤٩، ١٤٩٦)

(٤) «معرفة الثقات للعجلي» (رقم ١٩٢٤، ٢٤٥) .

(٥) «معرفة الثقات للعجلي» (رقم ٢٠٦٦)

(٦) «معرفة الثقات بترتيب الهيثمي والسبكي – تحقيق عبـد العلـيم البسـتوي» (ص١٨٠) .

وأقرب الأسماء إلى الصواب : أما (السؤالات) ، أو (معرفة الثقات ... ومن الضعفاء ..) كما سبق عن نسخة ترتيب تقي الدين السبكي .

ويظهر من هذه التسمية الراجحة : أن شرط العجلي في كتابه أوسع من اختصاصه بـ (الثقات) كما سبق ، بل هو كتاب في (الجرح والتعديل) وفي (تاريخ الرواة) وفي (معرفة الرجال) مطلقاً ، وهذه كلها تسميات أولى من : (الثقات) لأنها أصدق وصفاً لمضمون الكتاب(١) .

(١) «بحث حول توثيق العجلي» للشيخ حاتم بن عارف العوني (ص٦) .

المطلب الثاني: منهج الإمام العجلي في الكتاب:

يمكن إجمال معالم منهج الإمام العجلي في كتابه فيما يلي:

١- وثّق الحافظ العجلي جماعة في كتابه "تاريخ الثقات" وهم في الحقيقة ضعفاء أو مجهولون ونحو ذلك وعددهم (١٣٥) ترجمة أي ما نسبته ٣،٦ بالمائة.

٢- تناول العجلي في كتابه بعض المتروكين والمتهمين والكذابين، وسكت عنهم .

٣ـ وصف بعض الرواة بأنه (لا بأس به) وهو في الحقيقة متروك أو متهم بالكذب مثل: تليد بن سُلَيْمَان كوفى روى عَنهُ بن حَنْبَل لَا بَأْس بِهِ وَكَانَ يتشيع وَيُدَلس[١].

قَالَ أَحْمَدُ: ويحيى كان كذاب [٢].

٤- ضعف رواة حقهم التوثيق، منهم: يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي.

قال العجلي) : ضعيف[٣]، وقال بن أبي حاتم) : سألت أبي عنه فقال: هو ثقة، وقال ابن حجر :ثقة[٤].

---

(١) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٥٧/ ١٨٤)

(٢)العلل المتناهية: (١/ ص ٢٦٧)

(٣) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٣٥٨/ ٢٠٠٠)

(٤) تقريب التهذيب:(ص٥٩٨/ ٧٦٧٥)

٥- حرص العجلي وهو يترجم لرواة كتابه أن يذكر على نحو مختصر ما يؤمن به بعضهم من فكر عقدي يخالف عقيدة أهل السنة، من ذلك: قال: إِبْرَاهِيم بن أبي يحيى الأسلمى مدنِي رَافِضِي- جهمى قدرى لَا يكْتب حَدِيثه[١].

٦- من الملامح البارزة في أسلوب العجلي وهو يتعامل مع الرواة جرحا وتعديلا أنه كان أحيانا يجمع للرواي الواحد وصفين أو أكثر، تارة يتفق الوصفان، وأخرى يتعارضان، مثال ذلك،قوله: جَمِيع بن عُمَيْر الْعجلِيّ كوفى لَا بَأْس بِهِ يكْتب حَدِيثه وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ[٢].

٧- ربما عرض العجلي إلى شيء من علل الحديث أو بعض علومه لدى ترجمته لبعض الرواة، مما يؤكد علم الرجل وسعة اطلاعه وتبحره في هذا الفن،ومن ذلك: قوله: إِبْرَاهِيم بن يزِيد النَّخعِيّ .. قال العجلي: حَدثنَا أَبُو زيد الْهَرَوِيّ سعيد بن الرّبيع عَن شُعْبَة قَالَ لم يسمع إِبْرَاهِيم النَّخعِيّ من مَسْرُوق شَيْئا . وقال العجلي: لم يحدث عَن أحد من أَصْحَاب النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَقد أدْرك مِنْهُم جمَاعَة وَرَأى عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا رُؤْيا.[٣].

---

(١) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٠٩/ ٤٤)

(٢) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٧٢/ ٢٢٨)

(٣) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٠٩/ ٤٥)

٨- ربما أضاف العجلي عبارة "وكان عثمانيا" في ثنايا بعض التراجم لزيادة بيان في شخص المترجم له، مثال لذلك: قوله: فُضَيْل بن غَزوَان الضَّبِّيّ كوفى ثِقَة وَكَانَ عثمانيا.(١).

٩- ترجم الحافظ العجلي لجملة من شيوخه وحكم عليهم وميزهم بقوله : "كتبت عنه" سواء كانوا ثقات أو مجروحين، ومما أود تأكيده هنا أن حكم العجلي على شيوخه ومن كتب عنهم كان دقيقا جدا وقد أصاب الحق فيهم إلى حد كبير، مثال ذلك ، قوله: بشر بن عمر الزهْرَانِي قبيل بصرى ثِقَة كتبت عَنهُ.(٢).

١٠- يبين العجلي وهو يترجم لرواة ثقات لم يسمع منهم ممن عاصرهم فهو بهذا يكشف عن سلامته من التدليس وبراءته منه، وأمانته العلمية،ومدى دقته وحرصه على النزاهة والأخلاق وبيان الحق، مثال ذلك قوله: حبَان بن هِلَال ثِقَة لم أسمع مِنْهُ شَيْئا.(٣).

١١- درج العجلي في كثير من تراجمه على ذكر بعض مناقب الراوي أو صفاته خلقية كانت أم خلقية، وأحيانا يعرض لصنعته إن كان له صنعة، مثال ذلك ، قوله: مُحَمَّد بن بشار بنْدَار بَصرِي ثِقَة كثير الحَدِيث يكنى أَبَا بكر وَكَانَ حائكا.(٤).

---

(١) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٢٠٧/ ١٤٨٧)

(٢) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٤٦/ ١٥٧)

(٣) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٨٠/ ٢٥٢)

(٤) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٢٣٢/ ١٥٧٣)

١٢- عادة العجلي أن يختصر الحكم على الراوي بكلمة أو كلمتين، لكنه استطرد في تراجم بعضهم وأسهب وأطال وساق لهم بإسناده روايات مرسلة وموقوفة وقليل منها مرفوع. كما صنع في ترجمة الأعمش[١] ، والربيع بن خثيم[٢] ، وجماعة.

١٣- ذكر أحيانا أثناء الترجمة لبعض الرواة ما إذا كانوا مقلين في الرواية أو مكثرين، حتى انه يذكر عدد الأحاديث التي رواها قليلة كانت أو كثيرة، مثال ذلك ، قوله: بَيَان بن بشر البَجلِيّ كوفى ثِقَة وَهُوَ من أَصْحَاب الشّعبِيّ وَلَيْسَ بِكَثِير الحَدِيث روى أقل من مائَة حَدِيث.[٣]

١٤- يذكر في كثير من تراجم كتابه الراوي فقط دون أن يترجم له ولو بكلمة، ودون بيان لدرجته، علما بأن هؤلاء المبيض لهم ليسوا سواء في الرتبة بل هم متباينون،ومثال ذلك، قوله: مُحَمَّد بن يَاسر يكنى بِأبي الْيَقظَان[٤].

١٥- انفرد الحافظ العجلي بعدد من الرواة ساقهم وترجم لهم بكلمة أو كلمتين أو نحو ذلك دون أن يذكر فيهم جرحا ولا تعديلا ولم

---

(١) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٤٣٢/ ٦٧٦)
(٢) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٣٥١/ ٤٥٢)
(٣) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٥٦/ ١٨٣)
(٤) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٢٥٥/ ١٦٥٨)

أقف لهم على ترجمة عند غيره أو أظفر بذكر لهم. ومن هؤلاء: مُحَمَّد بن يَاسر يكنى بِأبي الْيَقظَان[١]،وأنيسَة يكنى أَبَا همام وَكَانَ بِبَغْدَاد رَأَيْته يَأْخُذ الحَدِيث أخذا رديئا يعْنى أَبَا همام.[٢].[٣]

(١) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٢٥٥/ ١٦٥٨)

(٢) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٣٧/ ١٢٥)

(٣)ينظر : "منهج العجلي في كتابه الثقات" لمحمد الرعود ، بحث نشر في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية (ص٢٣٩) بتصرف .

المبحث الثالث: تعريف مصطلح «جائز»، لغة واصطلاحًا، واستعمالات الإمام العجلي له:

ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل لها دلالة لغوية باعتبار الاشتقاق والاستعمال اللغوي، ودلالة اصطلاحية بحسب الاصطلاح العام عند المحدثين أو الاصطلاح الخاص من بعضهم في استعمالاته النقدية .

وقد يتفق المعنى الاصطلاحي مع معنى أو أكثر من المعاني اللغوية ، وقد يختلف ، وفي حالة الاختلاف يقدم المعنى الاصطلاحي لكونه هو المقصود بالاستعمال.

وسأحرر الدلالة اللغوية للفظة « جائز» أولا ، ثم أثني ببيان الدلالة الاصطلاحية :

أولا: تحرير المصطلح لغة: جائز لغة :اسم فاعل من جازَ / جازَ بـ يَجوز ، جُزْ ، جَوازًا وجَوْزًا ، فهو جائز ، والمفعول مجوز – للمتعدِّي،وجازَ الموضعَ ،وأَجاز غيرَه وجازَه : سار فيه وسلكه ، وأَجازَه: خَلَّفه وقطعه،وأَجازه:أَنْفَذَه.

والْجَائِز: هُوَ الْمَار على جِهَة الصَّوَاب، وَهُوَ مَأْخُوذ من الْمُجَاوزَة، وَكَذَلِكَ النَّافِذ، يُقَال: جَازَ السهْم إِلَى الصَّيْد: إِذا نفذ إِلَى غير الْمَقْصد؛ وَعَن الصَّيْد: إِذا أَصَابَهُ وَنفذ مِنْهُ وَرَاءه.[1]

و جوز لَهُم دوابهم قادها وَاحِدَة وَاحِدَة حَتَّى تجوز وَالدَّرَاهِم قبلهَا على مَا فِيهَا وَلم يردهَا.[2]

١() الكليات:(١/ ٣٤٠)

٢() المعجم الوسيط:(١/ ١٤٦)

وجوز كل شيء: وسطه، وفي الْحَدِيثُ «كنْت أُبَايعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقي الجَوَازُ»[١] أَي التَّسَاهُل وَالتَّسَامُح فِي البَيْع والاقْتِضاء، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أسْمع بُكَاء الصَّبي فأَتَجَوَّز فِي صَلَاتِي»[٢] أَيْ أخَفِّفُها وأقلِّلها، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «تَجَوَّزُوا فِي الصَّلَاةِ»[٣] أَيْ خَفِّفُوها وأسرِعوا بِهَا.[٤]

وبناء على ما تقدم فالجواز : هو الصواب،وهو الوسط من كل شيء، أو المقبول منه على ما فيه من قصور.

١() متفق عليه من حديث حذيفة- رضي الله عنه- أخرجه البخاري في "صحيحه" ، كتاب في الاستقراض ، باب حسن التقاضي (٣ / ١١٦) برقم: (٢٣٩١) بهذا اللفظ ، ومسلم في "صحيحه"، كتاب البيوع ، باب فضل إنظار المعسر (٥ / ٣٢) برقم: (١٥٦٠) بنحوه مطولا.

٢() أخرجه البخاري في "صحيحه" ، كتاب الأذان ، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (١ / ١٤٣) برقم: (٧٠٧) بهذا اللفظ ،من حديث أبي قتادة- رضي الله عنه-

٣() أخرجه البخاري في "صحيحه" ،كتاب الأذان ، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء (١ / ١٤٢) برقم: (٧٠٣) بمعناه مطولا.) ومسلم في "صحيحه" كتاب الصلاة ، باب أمر الْأئمة بتخفيف الصلاة فِي تمام (٢ / ٤٣) برقم: (٤٦٧) بمعناه مطولا، وأحمد في "مسنده" (٢ / ٢١٠٢) برقم: (١٠٢٣٨) بهذا اللفظ.

٤() النهاية:(١/ ٣١٥)

ثانيا: مدلول مصطلح «جائز» عند أئمة الجرح والتعديل:

لم يتعرض أحد ممن قعد لمراتب وألفاظ الجرح والتعديل لعبارة "جائز الحديث" غير أنها مستعملة في أحكامهم على الرواة، وهي من عبارات التعديل كما هو ظاهر مفهومها اللغوي،وقد بين الإمام ابن عراق أن عبارة «جائز الحديث» مقصود منها التعديل عند الإمام العجلي، فقال: بعد نقل كلام العجلي في مندل بن علي «"جَائِز الحَدِيث يتشيع» قال عقبه: «وهذا من صيغ التعديل».[1]

ويمكننا من خلال تتبع ايراداتها الوقوف على مدلولها ، وأنها تدور بين: رتبة من يقال فيه : ثقة ، وهي رتبة تصحيح، وصدوق حسن الحديث ، وهي رتبة احتجاج بدرجة على الصحيح ، ورتبة الصدوق الذي له أوهام معدودة، ورتبة المعتبر به.

وقد إستعملها الإمام العجلي في تلك المراتب لكن في سياق التركيب و الإفراد فمن ذلك استعمال هذه اللفظه مع قرنها بكلمة «ثقة» أو «صدوق» أو «لا بأس به» أو «ضعيف» أو ما «يفيد ضعف ضبطه»، كقوله في فضيل بن مرزوق: «جائز الحديث ثقة»[2] ، وقوله في عبدالرحمن بن إسحاق بن سعد الواسطي قال: «ضعيف جائز الحديث

١() تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة.(٢/ ٢٩٨)

٢() الثقات للعجلي:(ص ٣٨٤/ ١٣٥٩)

يكتب حديثه»[١]،وقال في صالح بن حبان: «جائز الحديث يكتب حديثه وليس بالقوي وهو في عداد الشيوخ»[٢]، وقال في يحيى بن يمان العجلي: «من كبار أصحاب الثوري وكان ثقة جائز الحديث متعبدا معروفا بالحديث صدوقا إلا أنه فلج بآخره فتغير حفظه وكان فقيرا صبورا»[٣].

وكذا قال ابن معين في قابوس بن أبي ظبيان الجنبي: «ثقة جائز الحديث»[٤]

فمن إستعمالها في مرتبة الصدوق حال الإفراد:

قول العجلي في: حبان بن علي أبو علي العنزي : «كوفي صدوق».

وفي موضع آخر:« جائز الحديث، وكان فيه تشيع، وكان وجها من وجوه أهل الكوفة، وكان فقيها، وكان من العشرة الذين قعدوا مع أبي حنيفة ثم عاداه وتركه».

هكذا نقله مغلطاي مفرقا وليس مركبا كما وقع في إكمال تهذيب الكمال.[٥]

١() الثقات للعجلي:(ص ٢٨٧/ ٩٣٠)

٢() الثقات للعجلي:(ص ٢٢٥/ ٦٨٢)

٣() الثقات للعجلي:(٢/ ٣٦٠/ ٢٠٠٢)

٤() الكامل:(٧/ ١٧٢)

٥() إكمال تهذيب الكمال:(٢/ ٣٤٦/ ١١٤٠)

وقد وقع في مطبوع العجلي[١] الجمع بين اللفظتين في عبارة مركبة فقال:« حبان بن علي العَنَزي: «كوفي" صدوق جائز الحديث، وكان يتشيع وكان وجهًا من وجوه أهل الكوفة، وكان فقيهًا من العشرة الذين قعدوا عند أبي حنيفة، ثم عاداه وتركه، وموته بعد موت مندل أخيه. »

وهذه قرينة على تساوي اللفظتين في هذا الراوي عند الإمام العجلي ،وليس تغير لاجتهاد العجلي فيه.

وقوله في: أسباط بن أبي عمران محمد،: «لا بأس به».وفي موضع آخر: «جائز الحديث»[٢][٣].

وقوله في:عباد بن منصور الناجي: «لا بأس به يكتب حديثه»، وفي موضع آخر :«جائز الحديث».[٤]

وفي كلام الإمام العجلي ما يشير إلى أنها في المرتبة الخامسة- بتقسيم ابن حجر- فقد قال في سماك بن حرب:" كان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف وكان جائز الحديث لم يترك حديثه أحد ولم يرغب عنه أحد" ومثل هذا ينطبق على من كان صدوقاً فيه ضعف.

١() الثقات للعجلي:(ص ١٠٥/ ٢٤٢)

٢() إكمال تهذيب الكمال:(٢/ ٦٢/ ٣٧١)

٣() في مطبوع الثقات (ض ٦٠/ ٥٩) اقتصر على قوله: لا بأس به.

٤() إكمال تهذيب الكمال:(٧/ ١٨٢/ ٢٧٠٦)

كما قال ابن التركماني في الليث بن أبي سليم: قال العجلى: "جائز الحديث" فأقل احواله ان يصلح للاستشهاد به.[١]

وقد أطلقها الإمام الذهبي على من في حديثه لين، ولكنهم مشوا حديثه، ولم يتركوه و جاز على ما فيه من الضعف:

في ترجمة: زياد بن مليك، أبو سكينة.قال الذهبي: شيخ مستور ما وثق ولا ضعف فهو جائز الحديث.[٢]

وفي ترجمة: صدقة بن عبدالله السمين قال الذهبي بعد أن نقل أقوال من ضعفوه ، قلت : هو ممن يجوزحديثه و لايحتج به.[٣]

وفي ترجمة: إسحاق بن أسيد- الأَنْصارِيّ، قال أبو حاتم : شيخ ليس بالمشهور، لا يشتغل به، فعقب الذهبي معلقا على قول أبي حاتم: حدث عنه يحيى بن أيوب والليث، وهو جائز الحديث.[٤]

وفي ترجمة: عيسى بن سنان أبو سنان القسملي، قال الذهبي: ضعفه أحمد وغيره ولم يترك.هو جائز الحديث.[٥]

١() الجوهر النقي:(١/ ١١٠)

٢() سير أعلام النبلاء :(٧/ ص ٣١٦)

٣() ميزان الإعتدال: (٢/ ٩٣/ ٢٩٦٤)

٤() ميزان الإعتدال:(١/ ١٨٤/ ٧٣٧)

٥() تاريخ الإسلام (٩/ ٢٤٨)

وفي ترجمة:منصور بن سعد البصري اللؤلؤي، قال الذهبي: ضعفوه.وقال أبو داود: جائز الحديث.[١]

وفي ترجمة:زَكَرِيَّا بن يحيى بن عَمَارَة، ،قال:جائز الحديث،اختلف في الاحتجاج به، كذا قال ابن الجوزي، والرجل فصدوق.[٢]

وفي ترجمة:الربيع بن زياد قال : ما رأيت لأحد فيه تضعيفا وهو جائز الحديث .[٣]

وفي ترجمة:سعيد بن عمارة،قال الذهبي: قال الأزدي: متروك.قلت: روى عنه بقية، وعلي بن عباس، وجماعة.جائز الحديث. [٤]

وفي ترجمة:محمد بن عبد الله بن ميمون،قال الذهبي: له حديث منكر.وهو جائز الحديث.[٥]

فيستفاد من ذلك أن جائز الحديث عند الإمام الذهبي يطلق على من كان في المرتبة الخامسة والسادسة- بتقسيم ابن حجر-.فتكون اللفظة محتملة لمراتب أربعة كما صدرت بذلك المبحث.

١() تاريخ الإسلام (٩/ ٦٤٣)

٢() الميزان: (٢/ ٧٥/ ٢٨٨٨)

٣() ميزان الإعتدال:(٢/ ٤٠/ ٢٧٣٦)

٤() ميزان الإعتدال:(٢/ ١٥٣/ ٣٢٤٤)

٥() ميزان الإعتدال:(٣/ ٦٠٢/ ٧٧٧٠)

ولمعرفة أي المراتب أقرب إلى مقصود الإمام العجلي في كل موضع على حده نحتاج إلى استباط ذلك من خلال القرائن الداخلية والخارجية.

والمقصود بالقرائن ما يدل على المراد دون تصريح به ، وذلك مما يكون له تعلق مباشر أو غير مباشر ، من الألفاظ أو الإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي ، أو بيان حاله جرحا أو تعديلا.

ومن هنا ندرك أن أهمية القرائن ترجع إلى ما يكون لكل منها من تأثير في توضيح مقصود الناقد بمقولته في الراوي وإن خالفه غيره ، وبالتالي فهي ترشدنا إلى إستخلاص حال الراوي ودرجة حديثه عند صاحب المقولة ، على ضوء القواعد النقدية ومراتب ألفاظها وعباراتها ، وتطبيق النقاد لها من غير تكلف ولا شطط.

ويمكن تقسيم القرائن إلى قسمين:

القسم الأول:القرائن الداخلية أو المباشرة ، وهي: ما يستفاد من كلام صاحب القول أو منهجه أو اصطلاحه في النقد، أو تصرفاته التطبيقية على الراوي نفسه ، أو رواياته ، أو على راو أخر حاله مشابهة.

القسم الثاني: القرائن الخارجية ، وهي الصادرة من طرف آخر غير صاحب المقولة المطلوب معرفة دلالتها، سواء كان الصادر من الطرف الآخر متعلقا بذات الراوي المتكلم فيه أو بمروياته.

وهذا القسم أقل تأثيرا من الأول لكن عند إفتقاد قرينة داخلية فإنه يمكن الاستئناس بما تفيده القرينة الخارجية[١].

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية

مدلول مصطلح «جائز الحديث» عند الإمام العجلي في كتابه «معرفة الثقات»

الترجمة الأولى

إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ البَجَلِيّ كوفى، جَائِزالحَدِيث. [٢]

أقوال النقاد فيه:

هو: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرِ بْنِ جَابِرٍ الْبَجَلِيِّ- بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحدَة وَالْجِيم - هَذِه النِّسْبَة إِلَى قَبيلَة بجيلة وَهُوَ ابْن أَنْمَار بن أراش بن عَمْرو بن الْغَوْث أخي الأزد بن الْغَوْث وَقيل إِن بجيلة اسْم أمّهم وَهِي من سعد الْعَشِيرَة وَأُخْتهَا باهلة ولدتا قبيلتين عظيمتين نزلت الْكُوفَة. - أَبُوإِسْحَاقَ الكُوْفِيُّ.(م،د،ت،س،ق)

روى عن :الشعبي، وإبراهيم النخعي ، وزياد بن حدير، وغيرهم.

روى عنه :شعبة، وسفيان الثوري ، وشريك ، وغيرهم .

١() يُنظر : الفاظ وعبارات الجرح والتعديل:(ص ٢٢- ٢٦) لشيخي وسيدي فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد.

٢() «الثقات»: (١/ ص ٢٠٦/ ج ٤٠)

قال ابن سعد : ثقة،وقال الذهبي مرة : صدوق، وقال: ثقة، قال: خرج له مسلم أحاديث شواهد. وقال الساجي: صدوق اختلفوا في وهمه ،وقال أبوداود: صالح الحديث،وقال ابن شاهين: ليس به بأس، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقد روى عنه شعبة وكان لا يروي إلا عن ثقة.

وقال الثوري ،وأحمد بن حنبل: لابأس به ،وقال المروذي: سألته عنه: فلين أمره، وقال يحيى القطان: لم يكن بقوي، وقال النسائي:ليس بالقوي في الحديث،وقال في موضع آخر: ليس به بأس،وقال الترمذي: لم يكن بالقوي.وقال البيهقي: غير قوي.

وقال يحيى بن معين : ضعيف،وقال ابن عدي: أحاديثه صالحة، يحمل بعضها بعضا، ويشبه بعضها بعضا، وَهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يُكتب في الضعفاء.

وقال ابن حبان : كثيرالخطأ تستحب مجانبة ما انفرد من الروايات ولايعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات، وقال أبوحاتم: ليس بقوي ، هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريبٌ بعضُهم مِن بعض ، محلهم عندنا محل الصدق ، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم ؛ قلت لأبي : ما معنى لا يحتج بحديثهم ؟ قال : كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت.

وقال الحاكم:قلت للدارقطني فإبراهيم بن مهاجر؟ قال: ضعفوه تكلم فيه يحيى ابن سعيد وغيره، قلت بحجة ؟ قال: بلى حدث بأحاديث لايتابع عليها،وقد غمزه شعبة أيضا، وقال الدَّارَقُطْنِيّ:يعتبر به. وقال ابن حجر : صدوق لين الحفظ ، من صغارالتابعين.[1]

المناقشة والترجيح

من خلال مراجعة أقوال النقاد في إبراهيم بن مهاجر، يظهر إختلاف الأئمة في بيان حالة والرتبة التي يندرج فيها تعديلا أو تجريحا، فجمهور من ضعفوه وضعوه في المرتبة السادسة،وهي مرتبة من يُكتب حديثه للاعتبار،فيما وضعه بعض المعدلين في المرتبة الرابعة والبعض في

١() «الجرح والتعديل»:(٢/ ١٣٣)، المجروحين»: (١/ ١٠٢/ ٩)، «الكامل»:(١/ ص ٣٥١/ ترجمة:٥٩) «تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): (ص٧٠/ ١٤٤)، «السنن الكبرى»:(٦/ ٥٧/ ١١١٨٣)، «السنن»:(٤/ ٢٩٧/ ١٨٧٤)، «الثقات»:(ص ٣٢/ ترجمة:٣٥)، «تهذيب التهذيب»:(١/ ١٦٧/ ٣٠١)، «الضعفاء والمتروكون»:(ص ١١/ ٧)، « العلل ومعرفة الرجال- رواية عبد الله-»: (ص ٧٤/ س ٨٥)، «بحر الدم»:(ص ١٧/ ٤٢)، «من تكلم فيه وهو موثوق»:(ص ٦٨)، «ديوان الضعفاء»:(ص ٢١/ ٢٥٦)، «الطبقات»:(ج٦/ ص ٣٣١)، «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني»:(ص ١٨٠/ س: ٢٧٢)، «الضعفاء والمتروكون»: (٢٠)، «التقريب»: (ص٩٤/ ٢٥٤) «اللباب»:(١/ ص ١٢١)

المرتبة الخامسة،وأطلق البعض القول بتوثيقة وهو متعقب بما لإبراهيم من أحاديث لا يتابع عليها مع ما وصُف به من لين الحفظ.

ولعل الأقرب في حال إبراهيم عده في أدنى مراتب التعديل فهو صدوق يهم، إن وافق الثقات فحديثه حسن وإن خالفهم فضعيف.

وهـذا يظهـر مـن تفسـير ابـن عـدي، والـدارقطني، وأبـو حاتم،لسبب ضعفه ، ولذا خرج له مسلم في الشواهد لا في الأصول، وقال ابن عدي: أحاديثه صالحة، يحمل بعضها بعضا .

ولم أقف في كلام الإمام العجلي ولا تطبيقاته ما يبين مدلول عبارته :«جائز الحديث» بالنسبة لإبراهيم بن مهاجر ،غير أنه يمكن اعتبار ما عليه جمهور معدلية من عده في المرتبة السادسة قرينة خارجية لبيان مدلول العبارة،إذ أنها تحتمله،فيكون المراد الصدوق حال المتابعة.

النموذج التطبيقي

- قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْرَائِيلُ الْمَعْنَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا نَبْنِي لَكَ بِمِنًى بَيْتًا - أَوْ بِنَاءً - يُظِلُّكَ مِنَ الشَّمْسِ؟ فَقَالَ: «لَا إِنَّمَا هُوَ مُنَاخُ لِمَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ ».

أخرجه أحمد في "مسنده" في :(٤٢/ ٢٤٩/ ٢٥٥٤١)،وعنه أبو داود في "سننه" في كتاب المناسك ، باب تحريم مكة (٢ / ٢١٢) برقم: (٢٠١٩) عن عبد الرحمن بن مهدي، عن إسرائيل، به.

وأخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (٤/ ٢٥٨/ ٢٥٨٠) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، به.

وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" كتاب المناسك ، باب النهي عن احتصار المنازل بمنى إن ثبت الخبر، فإني لست أعرف مسيكة بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راويا إلا ابنتها (٤ / ٤٨١) برقم: (٢٨٩١)،وأخرجه الترمذي في السنن في كتاب الحج- باب ماجاءأن منى مناخ من سبق (ج٣/ ص ٢١٩/ ح:٨٨١)، وابن ماجه في "سننه" أبواب المناسك ، باب النزول بمنى (١ / ١٠٠٠) برقم: (٣٠٠٦) ورقم: (٣٠٠٧)، والدارمي في "السنن" في كتاب المناسك ، باب كراهية البنيان بمنى (٢ / ١٢٣٣) برقم: (١٩٨٠)، وأحمد في "مسنده" (٤٢ / ٧٤١) برقم: (٢٥٧١٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨ / ١٦) برقم: (٤٥١٩)، جميعهم من طرق عن وكيع، عن إسرائيل ، به. وقال الترمذي عقبه:«هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وأخرجه الحاكم في "مستدركه" كتاب المناسك ، منى مناخ من سبق (١ / ٦٣٨) برقم: (١٧١٤) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" كتاب الحج ، باب النزول بمنى (٥ / ٢٢٦) برقم: (٩٦٠٩) من طريق عبيد الله بن موسى، أنبأ إسرائيل، به.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه "

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" كتاب البيوع ، باب بيع أرض مكة وَإجارتها (٤ / ٥٠) برقم: (٥٦٧١)،والطبراني في "الأوسط" (٣ / ٩١) برقم:(٢٥٨٤) كلاهما من طريق الحكم بن مروان ،عن إسرائيل، به.

وقال الطبراني عقبه: لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلا إسرائيل.

دراسة الإسناد:

١- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ بنِ حَسَّانِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ العَنْبَرِيُّ- بفتح العين وسكون النون وفتح الباء الموحدة وفي آخرها راء نسبة إلى العنبر بن عمرو بن تميم- مولاهم، أَبُو سَعِيْدٍ البَصْرِيُّ. ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث. مات سنة ثمان وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. (ع) [١]

٢- أَبُو يُوْسُفَ إِسْرَائِيْلُ بنُ يُوْنُسَ بنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرِو بنِ عَبْدِ الله السَّبِيْعِيُّ- بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة وبعدها ياء معجمة باثنتينَ من تحتها ساكنة وفي آخرها عين مهملة نسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان- . من ثقات الكوفيين وعلمائهم، ولا سيما بجده أبي إسحاق، فإنه بصير بحديثه، احتج به الشيخان، ووثقه الناس. مات سنة ستين ومائة، وقيل: بعدها.(ع) [٢]

---

١ - ينظر: مصادر ترجمته:(الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٨/ ١٣٨٢) وثقات ابن حبان (٨/ ٣٧٣/ ١٣٩٤٥) وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٠/ ٥٥٢) والتقريب (ص٣٥١/ ٤٠١٨) ،واللباب (٢/ ٣٦٩)

٢ - ينظر: مصادر ترجمته:(تهذيب الكمال (٢/ ٥١٥/ ٤٠٢)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص٦٦/ ١٨) والتقريب (ص١٠٤/ ٤٠١) واللباب (٢/ ١٠٢)

٣- أَبُو الحُسَيْنِ زَيْدُ بنُ الحُبَابِ بنِ الرَّيَّانِ ، العُكْلِيُّ- بضم العين وسكون الكاف وكسر اللام نسبة إلى عكل وهو بطن من تميم- الكُوْفِيُّ. وخلاصة حاله: أنه ثقة إلا أنه يخطئ في حديث الثوري على قول الأكثرين. (ز،م،د،ت،س،ق) [١]

٤- إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، تقدم وهو: صدوق يهم.

٥- يُوْسُفُ بنُ مَاهَكَ بن بُهْزَادَ - بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها زاي- الفَارِسِيُّ. خلاصة حاله: أنه ثقة، مات سنة ست ومائة. (ع) [٢]

٦- مسيكة بالتصغير المكية ، والدة يوسف بن ماهك، مجهولة الحال. [٣]

٧- عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ رضي الله عنهما التيمية أم المؤمنين حبيبة النبي صلى الله عليه وسلم، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة

---

١ - ينظر: مصادر ترجمته: الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٣٨)،وثقات ابن حبان (٨/ ٢٥٠/ ١٣٢٧٧)، والكامل (٣/ ٢٠٩/ ٧٠٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٠٠/ ٢٩٩٧)، والكاشف (١/ ٤١٥/ ١٧٢٩)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٨/ ٧٣٨)، والتقريب (ص٢٢٢/ ٢١٢٤)

٢ - ينظر: مصادر ترجمته: تاريخ ابن معين- رواية الدارمي- (ص ٢٢٦/ س: ٨٦٤)،طبقات ابن سعد:(٦/ ٢٢/ ١٥٤٣)،الجرح والتعديل:(٩/ ٢٢٩/ ٩٦١)، التقريب:(ص ٦١١/ ٧٨٧٨)

٣ - قال الحافظ ابن حجر: لا يعرف حالها ، ولم أقف فيها على تعديل قولي أو فعلي .ينظر: مصادر ترجمتها: تهذيب الكمال:(٣٥/ ٣٠٧/ ٧٩٣١)، وميزان الاعتدال:(٤/ ٦١٠/ ١٠٩٩٧)، التقريب:(ص ٢٢٢/ ٢١٢٤)

قبل الهجرة بسنتين ،وهى بنت ست سنين، وبنى بها بالمدينة بعد منصرفه من وقعة بدر في شوال سنة اثنتين من الهجرة، لها ألفان ومائتان وعشرة أحاديث اتفق البخاري ومسلم على مائة وأربعة وسبعين، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين، ومسلم بثمانية وستين،توفيت سنة سبع وخمسين ودفنت بالبقيع.[1]

وللحديث شواهد لا تخلوا من ضعف في أسانيدها ؛ولذا حسن الترمذي الحديث ،وصححه الحاكم ، مما يؤكد سلامة ما ذكرت في ترجيح حال إبراهيم.

الترجمة الثانية

إِسْرَائِيل بن يُونُس بن أبي إِسْحَاق كوفى ثِقَة، وَقَالَ مرّة: جَائِز الحَدِيث[2]

أقوال النقاد فيه:

- أَبُو يُوْسُفَ إِسْرَائِيْلُ بنُ يُوْنُسَ بنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرِو بنِ عَبْدِ الله الهَمْدَانِيّ ،السَّبِيْعِيُّ- بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة وبعدها ياءَ معجمة باثنتين من تحتها ساكنة وفي آخرها عين مهملة - هذه النسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان - ، الكُوْفِيُّ. (ع)

---

١ - مصادر ترجمتها: الخلاصة للخزرجي (٤٩٣)،والإصابة (٨/ ١٦/ ١١٤٥٧)

٢ - معرفة الثقات (١/ ص ٢٢٢/ ج ٨٠)

*روى عن: ميسرة بن حبيب ، والركين بن الربيع ، وإسماعيل السدي، وغيرهم.

* روى عنه: الحسن بن عطية، وعبد الرحمن بن مهدي، وعيسى بن يونس ، وغيرهم.

قال أبو حاتم : ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق.وقال العجلي : كوفي ثقة . وقال أحمد : كان شيخنا ثقة، وجعل يتعجب من حفظه، وقال أيضًا: إسرائيل ثبت في الحديث. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق. وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة حدث عنه الناس حديثًا كثيرًا، ومنهم من يستضعفه. وقال شعبة: إسرائيل أثبت في أحاديث أبي إسحاق مني. وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث وفي حديثه لين، وقال في موضع آخر: ثقة صدوق. وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان اسرائيل في الحديث لصا؟ يعني أنه يتلقف العلم تلقفا.

وقال الذهبيّ : من ثقات الكوفيين وعلمائهم ولاسيما بجده أبي إسحاق، فإنه بصير بحديثه، احتج به الشيخان، ووثقه الناس .

قال عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري، يعني في أبي إسحاق.

وقال حجاج الأعور قلنا لشعبة حدثنا عن أبي إسحاق فقال سلوا إسرائيل فإنه أثبت فيها مني وقال عيسى بن يونس سمعت إسرائيل بن يونس يقول كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن.

وقال أحمد كان القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات قال روى عنه مناكير.

وقد بين بن أبي خيثمة علة تضعيف القطان لإسرائيل، فقال: قيل ليحيى بن معين إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، يعني مناكير، فقال: لم يؤت منه أتى منهما. وعقب على هذا ابن حجر بقوله: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قبله، وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه.

وقال يحيى بن آدم: كنا نكتب عنده من حفظه، فقال يحيى بن معين: كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعد. قلت- الباحث- ويمكن من خلال هذا النقل الوقوف على سبب تضعيف من ضعفه من العلماء خلافا للجمهور.

وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن المديني: ضعيف.

وعقب الذهبي- في السير- على قول ابن المديني بقوله: مشى علي خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم، وقال: ضعيف.وعمد إلى أحاديثه التي في (الصحيحين) ، فردها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة.نعم، ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحا ومساء عشرة أعوام، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه ويقويه، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئا في تركه الرواية عنه، وروايته عن مجالد.

وقال ابن حجر: وطوَّل ابن عدي ترجمته وسرد له أحاديث أفرادًا وقال: هو ممن يحتج به. وذكره ابن حبان في «الثقات». وأطلق ابن حزم ضعف إسرائيل وردَّ به أحاديث من حديثه فما صنع شيئًا.

وقال ابن حجر - في هدي الساري- بعد نقله لجملة من أقوال الموثقين: وبعد ثبوت ذلك، واحتجاج الشيخين به، لا يحمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه، أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائما، لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل.

ثم لخص حاله بقوله: ثقة تكلم فيه بلا حجة، مات سنة اثنتين وستين ومائة. [1].

---

١ - مصادر ترجمته : الجرح (٢/ ٣٣٠/ ١٢٥٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٥١٥/ ٤٠٢)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم

المناقشة والترجيح:

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في إسرائيل بن يونس يظهر لي – والله أعلم – أن أكثر النقاد على توثيقه ؛ وما ورد فيه من جرح فقد بين أهل العلم سببه وردوه ،مما يجعله بلا حجة معتبرة.

وقول الإمام العجلي في إسرائيل "جائز الحديث" يحمل على التوثيق المطلق ،ومما يدل على ذلك:

– ما ورد في كلام العجلي نفسه ،حيث قال في رواية أنه ثقة .

– ثبوت مرتبة الثقة لإسرائيل عند جمهور النقاد فحمل كلام العجلي على ما عليه الجمهورأولى من الحمل على غيرهم.

النموذج التطبيقي

– قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ

(ص٦٦/ ١٨)، والتقريب (ص١٠٤/ ٤٠١)،اللباب (٢/ ١٠٢)، وسير أعلام النبلاء:(٧/ ٣٥٥/ ١٣٣)،الجرح والتعديل:(٢/ ٣٣٠/ ١٢٥٨)، هدي الساري:(١/ ص ٣٩٠)،تهذيب التهذيب:(١/ ٢٢٩/ ٤٩٦) ،التاريخ الكبير:(٢/ ٥٦/ ١٦٦٩)،الطبقات الكبرى: (٦/ ٣٧٤)،ميزان الاعتدال: (١/ ٣٦٥/ ٨٢١)، ضعفاء العقيلي: (١/ ١٣١/ ١٦٣)، المغني: (١/ ٧٧/ ٦١٣)

سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، وَكَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ ، فَأَنْزَلَ اللهُ: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ} فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ،وَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ،وَهُمُ الْيَهُودُ:{مَا وَلاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لله الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى ، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ ، نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ ، فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ ، حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ .

التخريج:

أخرجه البخاري في "صحيحه" في: كتاب الصلاة ، باب التوجه نحو القبلة حيث كان(١ / ٨٨) برقم: (٣٩٩) عن عبد الله بن رجاء،وفي كتاب أخبار الآحاد ، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (٩ / ٨٧) برقم: (٧٢٥٢)من طريق وكيع، كلاهما:(عبد الله ، ووكيع) عن إسرائيل ، به.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب الإيمان ، باب الصلاة من الإيمان (١ / ١٧) برقم: (٤٠) ،وفي: كتاب تفسير القرآن ، باب قوله تعالى سيقول السفهاء من الناس (٦ / ٢١) برقم: (٤٤٨٦)من طريق زهير، وفي:كتاب تفسير القرآن ، باب ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات (٦ / ٢٢) برقم: (٤٤٩٢) من طريق سفيان، ومسلم في "صحيحه" كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحويل القبلة من

القدس إلى الكعبة (٢ / ٦٥) برقم: (٥٢٥) من طريق أبي الأخوص ، وسفيان ،ثلاثتهم:(زهير، وسفيان ، وأبو الأحوص) عن أبي إسحاق ، به.

الترجمة الثالثة

حجاج بن أَرْطَاة أَبُو أَرْطَاة النَّخعِيّ كوفى جَائِز الحَدِيث، وَكَانَ لَهُ فقه ،وَكَانَ على الْبَصْرَة، وَكَانَ على الشَّرْط، وَكَانَ فَقِيها، وَكَانَ أحد مفتي أهل الْكُوفَة، وَكَانَ فِيهِ تيه، وَكَانَ يَقُول قتلنى حب الشّرف ،وَولى قَضَاء الْبَصْرَة ،وَكَانَ جَائِز الحَدِيث إِلَّا أَنه صَاحب إرْسَال، وَكَانَ يُرْسل عَن يحيى بن كثير وَلم يسمع مِنْهُ شَيْئا ،وَيُرْسل عَن مُجَاهِد وَلم يسمع مِنْهُ شَيْئا، وَيُرْسل عَن مَكْحُول وَلم يسمع مِنْهُ شَيْئا، وَيُرْسل عَن الزهرى وَلم يسمع مِنْهُ شَيْئا، فَإِنَّمَا يعيب النَّاس مِنْهُ التَّدْلِيس، روى نَحوا من سِتّمِائَة حَدِيث، وَيُقَال: إِن سُفْيَان أَتَاهُ يَوْمًا ليسمع مِنْهُ فَلَمَّا قَامَ من عِنْده، قَالَ حجاج: يرى بنى ثَوْر أَنا نحفله، إِنَّا لَا نبالى جَاءَنَا أَو لم يجئنا، وَكَانَ حجاج تياها، وَكَانَ قد ولى الشَّرْط، وَيُقَال: عَن حَمَّاد بن زيد، قَالَ: قدم علينا حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان، وحجاج بن أَرْطَاة، فَكَانَ الزحام على حجاج أَكثر مِنْهُ على حَمَّاد، وَكَانَ حجاج يَقع فِي أبي حنيفَة، وَيَقُول: إِن أَبَا حنيفَة لَا يعقل لله عقله، وَكَانَ حجاج راوية عَن عَطاء بن أبي رَبَاح، سمع مِنْهُ ،وروى عَن حجاج أَبُو خَالِد الْأَحْمَر، وَأَشْعَث بن أبي الشعْثَاء، وَهُوَ أَشْعَث بن سليم، وَهُوَ من ثِقَات شُيُوخ الْكُوفِيّين وَلَيْسَ بِكَثِير الحَدِيث إِلَّا أَنه شيخ عَال[1].

---

١ - معرفة الثقات (١/ ص ٢٨٤/ ج ٢٦٤)

أقوال النقاد فيه:

حجاج بن أَرْطَأة بن ثور بن هُبَيْرَة بن شُرَاحِيل النَّخْعِي- بِفَتْح النُّون وَالْخَاء وَبعدهَا عين مُهْملَة هَذِه النِّسْبَة إِلَى النخع وَهِي قَبيلَة كَبِيرَة ، أبو أَرْطَأة الكوفي القاضي.

روى عن: الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، والزهري، ومكحول، وقيل: لم يسمع منهما وغيرهم.

وروى عنه: شعبة، والحمادان، والثوري وأبو معاوية وغيرهم.

قال ابن عيينه: سمعت ابن أبي نجيح يقول: ما جاءنا منكم مثله يعني: الحجاج بن ارطأة. وقال الثوري: عليكم به فإنه ما بقي أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه. وقال أحمد: كان من الحفاظ. قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة.

وقال ابن معين: صدوق ليس بالقوي يدلس عن عمرو بن شعيب. وقال ابن المديني، عن يحيى: ابن أرطأة ومحمد بن إسحاق عندي سواء، وتركت الحجاج عمدًا ولم أكتب عنه حديثا قط. وقال أبو زرعة: صدوق يدلس. وقال أبو حاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وأما إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، لا يحتج بحديثه لم يسمع من الزهري ولا من هشام بن عروة ولا من عكرمة. وقال أبو داود: الحجاج سمع من مكحول.

وقال الخليلي: عالم ثقة كبير، ضعفوه لتدليسه. وقال أبو حاتم ابن حبان - في ترجمة سليمان بن موسى من «كتاب الثقات» -: قال عطاء: سيد شباب أهل العراق الحجاج بن أرطأة. وقال أبو عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور»: قد وثقه شعبة وغيره من الأئمة، وأكثر ما أخذ عليه التدليس؛ والكلام فيه يطول، وكان سفيان بن سعيد يقول: ما رأيت أحفظ منه. وقال ابن خراش: كان حجاج من أرطاة مدلسا، وكان حافظا للحديث. وقال البزار: كان حافظًا مدلسًا وكان معجبًا بنفسه، وكان شعبة يثني عليه ولا أعلم أحدًا لم يرو عنه- قال ابن حجر: يعني ممن لقيه- الا عبد الله بن إدريس.

وفي «كتاب» ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ليس هو من أهل الكذب. وفي «سؤالات» الدرامي عن يحيى: صالح. وذكره ابن خلفون في «الثقات» وقال: هو عندهم صدوق. وقال البخاري في «التاريخ الصغير»: ما قال فيه "حدثنا" يحتمل.

قال شعبة: إن أردت الحديث فعليك بالحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق. وقال : اكتبوا عن حجاج وابن إسحاق ، فإنهما حافظان. حفص بن غياث قال:سمعت سفيان الثوري يقول: ما تأتون أحدا أحفظ من حجاج بن أرطأة. وقال يحي بن آدم، حدثنا حماد بن زيد قال: حجاج أسد حديثا من سفيان الثوري.

وذكره الدارقطني في موضع من سننه مع جماعة وصفهم بقوله:من الحفاظ الثقات. وقال الخطيب: أحد العلماء بالحديث، والحفاظ له .... وكان مدلسا، يروي عمن لم يلقه. وقال الهيثمي: مدلس صدوق،يكتب حديثه، وليس ممن يتعمد الكذب ، وقال: هو ثقة ، ولكنه مدلس.

وقال هشيم: قال لي الحجاج بن أرطأة: صف لي الزهري فإني لم أره.

وقال الإمام أحمد فيما حكاه ابنه: هو مضطرب الحديث.وقال: كان يروي عن رجال لم يلقهم. وكأنه ضعفه. وقال البخاري في «تاريخه الأوسط»: متروك، لانقربه. وقال الجوزقاني في كتاب «الموضوعات» تأليفه: ضعيف. وقال منصور: الحجاج، كتب عنه على سبيل الإنكار.

وقال أبو جعفر النحاس في كتاب «الناسخ والمنسوخ»: الحجاج يدلس عمن لقيه، وعمن لم يلقه، فلا تقوم بحديثه حجة إلا أن يقول حدثنا أو أبنا أو سمعت، وقال في موضع آخر: والحجاج ليس بذاك عند أهل الحديث.

وقال ابن معين: صدوق وليس بالقوي في الحديث ،وقال مرة: ضعيف. وقال الدارقطني في العلل: لا يحتج به.وقال ابن القطان: هو دائما يضعفه ويضعف به، والخوض فيه طويل.

وقال ابن سعد: كان شريفًا وكان ضعيفًا في الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال مسعود السجزي عن الحاكم: لا يحتج به، وكذا قال الدارقطني. وقال ابن عيينة: كنا عند منصور بن المعتمر فذكروا حديثًا فقال: من حدثكم؟ قالوا: الحجاج بن أرطأة، قال: والحجاج يكتب عنه، قال: نعم، قال: لو سكتم لكان خيرًا لكم.وقال ابن حبان: تركه ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل.

قال ابن حجر: قرأت بخط الذهبي- تغقيبا على كلام ابن حبان- هذا القول فيه مجازفة وأكثر ما نقم عليه التدليس وكان فيه تيه لا يليق بأهل العلم.

وقال أبو بكر بن خزيمة، لا أحتج به إلا فيما قال أنبا أو سمعت. وذكره أبو القاسم البلخي، وأبو جعفر العقيلي، وأبو محمد بن الجارود في «جملة الضعفاء».ولما ذكره أبو العرب في «الضعفاء» قال: من مثالبه قوله: ترك الصلاة في جماعة من المروءة.وذكره محمد بن عبد الرحيم البرقي في «باب: من نسب إلى الضعف».وقال له داود الطائي يوما: إني لمن قوم يعرف فيهم نسبي، وما أدعى لغير أبي.وقال الساجي: كان الحجاج يغمز في نسبه.وذكره ابن شاهين في «جملة الضعفاء» و «الثقات»، ثم أعاد ذكره في «المختلف فيهم» ورجح الضعف.وقال ابن عيينة: كما عند منصور بن المعتمر فذكروا حديثا، فقال: من حدثكم؟

قالوا: حجاج بن أرطاة. قال: والحجاج يكتب عنه؟ قالوا: نعم.قال: لو سكتم لكان خيرا لكم.وفي «كتاب» ابن الجوزي: كان زائدة يأمر بترك حديثه.وقال النسائي: ليس بالقوي،وقال: ضعيف لا يحتج به،وذكره في المرتبة التاسعة من أصحاب نافع وهم الضعفاء. وقال يعقوب بن شيبة: واهي الحديث في حديثه اضطراب كثير، وقال: صدوق وكان أحد الفقهاء. وقال الزيلعي: ضعيف ، وقال: ليس بحجة.وقال الدارقطني: ترك الرواية عنه سفيان بن عيينة أ ويحيى بن سعيد القطان أ وعيسى بن يونس بعد أن جالسوه وخبروه أ وكفاك بهم علما بالرجال ونبلا. وقال عيسى بن يونس: سمعت الحجاج يقول: أخرج إلى الصلاة يزاحمني الحمالون والبقالون. وقال أبو يوسف: كان الحجاج بن أرطاة لا يشهد جمعة ولا جماعة ويقول: أكره مزاحمة الأنذال.

وقال المحاربي: كان زائدة يأمر بترك حديثه، وعقب على ذلك ابن شاهين بقوله: وهذا الكلام في حجاج ابن أرطاة من قبل زائدة ابن قدامة عظيم وقد وافقه على ذلك يحيى بن معين في أحد قوليه، وأما ما ذكره حماد بن زيد في حجاج ونبه على ما رأى عليه من العلماء يسألونه فليس بداخل في الروايات لأنه حكى أنه سمعهم يقولون ما تقول في كذا يريد الفقه وأبو حنيفة فقد كان من الفقه على ما لا يدفع من علمه فيه ولم يكن في الحديث بالمرضي لأن للأسانيد نقادا فإذا لم يعرف الإنسان ما يكتب وما يحدث به نسب إلى الضعف والله أعلم بذلك.

وقال ابن المديني: قال علي: لم يحمل يحيى- القطان- عن حجاج شيئا رآه بمكة، كان عنده مضطرب الحديث لم يحمل عنه. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: ناظرت يحيى بن سعيد القطان، يعني في حجاج بن أرطاة، وظننت أنه تركه، يعني: لا يروي عن الحجاج، من أجل لبسه السواد، فقلت: لم تركته؟ فقال: للغلط، قلت: في أي شيء فحدث يحيى بغير حديث.

وقال إسماعيل القاضي:مضطرب الحديث لكثرة تدليسه. وقال ابن حزم: ساقط لا تحل الرواية عنه، وقال: هالك.

وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، ربما أخطأ في بعض الروايات فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه. وقال الساجي: كان مدلسا صدوقًا سيىء الحفظ ليس بحجة في الفروع والأحكام.

وقال النووي: اتفقوا على أنه مدلس وضعفه الجمهور فلم يحتجوا به، ووثقه شعبة وقليلون وكان بارعا في الحفظ والعلم.

وذكر الأصمعي في «حكاياته المجموعة» عنه: الحجاج بن أرطاة هو أول من ارتشا من القضاة بالبصرة. وقد انتقد الذهبي في السير تصحيح الترمذي لحجاج ، وقال : ليس بجيد.

وقال الذهبي: أحد الاعلام على لين فيه. وقال ابن حجر: أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس، وعده الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين.[1]

المناقشة والترجيح

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في حجاج بن أَرْطَاة يظهر إختلاف العلماء فيه بين معدل ومجرح، بل وقع الإختلاف أحيانا من الإمام الواحد، ومرد ذلك للفرق في الحكم عليه بين ما عنعن فيه وما

---

١ - م صادر الترجمة: تهذيب التهذيب: (٢/ ١٧٢/ ٣٦٥)، وتقريب التهذيب:(ص١٥٢ برقم: ١١١٩)، الكاشف:(١/ ٣١١/ ٩٢٨)، الجرح والتعديل:(٣/ ١٥٤/ ٦٧٣)، الطبقات الكبرى:(٦/ ٣٥٩)، الكامل:(٢/ ٢٢٣/ ٤٠٦)، وسؤالات السجزي: (ص٩٠برقم: ٥٤)، تحفة التحصيل: (ص٦٢)، تاريخ بغداد: (٨/ ٢٣٠/ ٤٣٤١). المجتبى :(٨/ ص ٩٢)، وطبقات النسائي:(١/ ص ٥٣) تاريخ بغداد:(٨/ ٢٣٦) بيان الوهم والإيهام:(٣/ ص ١٩)، والمعرفة والتاريخ:(٢/ ص ٨٠٣) مجمع الزوائد:(١/ ص ٢٠٥)، وفي:(٣/ ص ٢٠)،وفي:(٤/ ص ٢٥)، ونصب الراية:(١/ ص ٩٢)، سنن الدارقطني:(٤/ ص ٢٢٦)، تهذيب الأسماء واللغات:(١/ ص ١٥٨)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه:(ص ٤٨)، المحلي: (١/ ٢٦١)،:(٣/ ٢٣٧)، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:(ص ٤٩) وسير أعلام النبلاء:(٧/ ٦٨/ ٢٧)، وإكمال تهذيب الكمال:(٣/ ٣٨٦/ ١١٨٥)،واللباب:(٣/ ص ٣٠٤)

صرح فيه بالتحديث، وذلك لما اشتهر عنه من التدليس والإرسال ،ولذا قال أبو حاتم وهو من المتشددين : إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع. وقد عده الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين،كما جمع بعض أهل العلم في عباراتهم فيه بين مرتبتين للتعديل والتجريح -كما سبق النقل عنهم- للتفريق بين ما صرح فيه بالتحديث وبين ما عنعن فيه.

وعليه يمكن تلخيص حاله: بأنه صدوق فيما صرح فيه بالتحديث ضعيف كثير الخطأ فيما عنعن فيه.

وفي ضوء هذا يمكن الوقوف على دلالة عبارة الإمام العجلي: جائز الحديث ، والتي أتبعها بقوله : جَائِز الحَدِيث إِلَّا أَنه صَاحب إِرْسَال، وَكَانَ يُرْسل ..... ،فهذه قرينة من كلام الإمام العجلي تتوافق مع خلاصة القول في حال حجاج.

وأما قول العجلي: وَيُرْسل عَن مَكْحُول وَلم يسمع مِنْهُ شَيْئا، معارض بقول أبو داود: الحجاج سمع من مكحول. وقول المثبت مقدم على النافي؛ لأن عنده زيادة علم، وهذا لا يمنع أن يكون دلس عن مكحول وإن روى عنه.

النموذج التطبيقي

حديث مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ حَجَّاجٍ، وَابْنِ أَبِي غَنِيَّةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ،

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُنَاوِلَهُ الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «تَنَاوَلِيهَا فَإِنَّ الْحَيْضَةَ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ»

التخريج:

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الحيض ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها (١ / ١٦٨) برقم: (٢٩٨)من طريق الأعمش،وحجاج، وابن أبي غنية،وأبو داود في "سننه"كتاب الطهارة ، باب الحائض تناول من المسجد (١ / ١٠٨) برقم: (٢٦١) من طريق الأعمش،والترمذي في "جامعه" أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد (١ / ١٧٧) برقم: (١٣٤) من طريق الأعمش،والنسائي في "المجتبى" كتاب الطهارة ، باب استخدام الحائض(١ / ٧٦) برقم: (٢٧١ / ٢) ،وفي: كتاب الحيض والاستحاضة ، باب استخدام الحائض(١ / ٩٧) برقم: (٣٨٢ / ٢) من طريق الأعمش، ثلاثتهم:(الأعمش،وحجاج، وابن أبي غنية) ، عن ثابت بن عبيد، به.

وقال الترمذي: حديث عائشة حديث حسن.

الترجمة الرابعة

زُهَيْر بن مُحَمَّد جَائِز الحَدِيث مكي[1].

أقوال النقاد فيه:

ـ زُهَيْرُ بنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيْمِيُّ- بِفَتْح التَّاء المُثَنَّاة من فَوق وَالْيَاء المُثَنَّاة من تَحت بَين الميمين المكسورتين - هَذِه النِّسْبَة إِلَى تَمِيم -،أَبُو المُنْذِرِ المَرْوَزِيّ،الخَرَقِيُّ - بِفَتْح الْخَاء المُعْجَمَة وَالرَّاء وَفِي آخرهَا قَاف نسْبَة إِلَى خرق وَهِي قَرْيَة من قرى مرو- نَزِيلُ الشَّامِ، ثُمَّ نَزِيْلُ مَكَّةَ.(ع)

روى عن: عاصم الأحول،وزيد بن أسلم،وغيرهما.

روى عنه: أبو داود الطيالسي،وأبو عامر العقدي،وغيرهما.

وقال العجلي: لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها عنه أهل الشام ليست تعجبني.وقال أحمد: ثقة. وقال أيضًا: لم يكن به بأس. وقال: مقارب الحديث.وقال: كأن زهير بن محمد الذي كان وقع عندهم ليس هو الذي يُروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه.وقال صفي الدين الخزرجي: ثقة ليس به بأس. وقد روى عنه ابن مهدي، وكان لا يروي إلا عن ثقة.

وقال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير،وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح. وقال أحمد: يروي الشاميون عنه مناكير، أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبد الرحمن بن مهدي،وأبي عامر.

---

١ - معرفة الثقات (١/ ص ٣٧١/ ج ٥٠٣)

وقال ابن معين: لا بأس به. وقال أيضًا: ثقة، وقال أيضًا: ضعيف، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه، وكان من اهل خراسان سكن المدينة، وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح ،وما حدث من حفظه ففيه اغاليط. وقال عثمان الدارميأ وصالح بن محمد: ثقة صدوق. زاد عثمان: وله أغاليط كثيرة. وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بالقويأ وقال أيضًا: ليس به بأس. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق صالح الحديث. وقال موسى بن هارون: أرجو أنه صدوق. وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير. وقال عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: حدثنا زهير بن محمد وكان ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطيء ويخالف، وقال في المشاهير: كان يهم في الاحايين. وقال الساجي: صدوق منكر الحديث. وقال ابن عدي رواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعل الشاميين حيث رووا عنه اخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ، وقال الذهبي: ثقة له غرائب، وقال أيضًا: ثقة يغرب، ويأتي بما ينكر، أخرج له الستة، وقال ابن حجر: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرًا الذي يروي عنه الشاميون آخر،مات سنة اثنتين وستين ومائة.(١).

---

١ - مصادر ترجمته: اللباب :(١/ ص ٢٢٢)، إكمال تهذيب الكمال:(٥٠/ ٩٠/ ١٦٩٥)، العلل- رواية المروذي- (ص ١٢٦/ ٢٩٩)، سؤالات أبي داود

المناقشة والترجيح:

للوقوف على دلالة عبارة العجلي «جائز الحديث» في زهير بن محمد يمكننا استنباط دلالتها من خلال القرائن الآتية:

أولا: من القرائن الداخلية والتي تستفاد من كلام العجلي عن زهير في غير كتابه الثقات قوله : «لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها عنه أهل الشام ليست تعجبني»، فظاهر هذه العبارة تفيد القصور عن مرتبة الثقة إلى الصدوق مع رد رواياته عن أهل الشام خاصة.

ثانيا: من القرآن الخارجية التي تعضد حمل دلالة عبارة العجلي هنا على ما تقدم ، أقوال النقاد في زهير بن محمد، والتي يظهر من مجموعها - والله أعلم - أنه صدوق يهم في روايات الشاميين خاصة، ومن أطلق فيه الضعف وسوء الحفظ، فبسبب ما وقع في حديثه بالشام

للإمام أحمد بن حنبل:(ص ٢٣٣/ س:٢٢٨)، ضعفاء العقيلي:(٢/ ٩٢/ ٥٤٩)، ميزان الاعتدال:(٢/ ٨٤/ ٢٩١٨)، رجال صحيح البخاري:(١/ ٢٧٢/ ٣٧٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠١/ ٦٤٥)، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين :(ص ٤٠٧/ س ٥٦٤)، تاريخ ابن معين- رواية الدارمي- (ص ١١٣: س ٣٤٥)، الكامل (٣/ ٢١٧/ ٧١٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٥٨٩/ ٢٦٧٥)، الضعفاء والمتروكين:(ص ٤٣/ ٢١٨)، مشاهير علماء الأمصار:(ص ٢٩٣/ ١٤٧٣)، الثقات لابن شاهين: (٩٠/ ٣٧٩)، المغني: (١/ ٢٤١/ ٢٢١٨)، الكاشف (١/ ٤٠٨/ ١٦٦٦)، تقريب التهذيب (صـ: ٢١٨ برقم: ٢٠٤٩)

من المناكير، حتى قال بعضهم: هو زهيرُ آخرُ، وأما الاختلاف فيه من الإمام الواحد تارة بالتضعيف، وتارة بالتوثيق، فمرده إلى من روى عنه، وأشار إلى هذا ابن حجر بقوله: واختلفت فيه الرواية عن يحيى بن معين، وهو بحسب أحاديث من روى عنه.

ثالثا: من القرآن الخارجية التي تعضد حمل دلالة عبارة العجلي هنا على ما تقدم ،تطبيقات النقاد على مرويات زهير بن محمد والحكم عليها بالحسن في غير روايات الشاميين عنه ، وسأعرض هنا نموذجا لذلك:

النموذج التطبيقي

- قال أبو داود: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ».

التخريج:

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الأدب ، باب من يؤمر أن يجالس (٤ / ٤٠٧) برقم: (٤٨٣٣) أبواب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب والترمذي في "سننه" (٤ / ١٨٧) برقم:(٢٣٧٨) كلاهما عن ابن بشار، به.

وقال الترمذي: : «هذا حديث حسن غريب».

وأحمد في "مسنده" (١٤ / ١٤٢) برقم: (٨٤١٧) عن أبي عامر، حدثنا زهير، به.

وفي:(١٣ / ٣٩٨) برقم: (٨٠٢٨) عن عبد الرحمن، ومؤمل، قالا: حدثنا زهير بن محمد، به.

دراسة الإسناد:

١ - مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارِ بنِ عُثْمَانَ بنِ دَاوُدَ بنِ كَيْسَانَ أَبُو بَكْرٍ، البَصْرِيُّ بُنْدَارُ، لُقِّبَ بِذَلِكَ، لأَنَّهُ كَانَ بُنْدَارَ الحَدِيْثِ فِي عَصْرِهِ بِبَلَدِهِ.وَالبُنْدَارُ: الحَافِظُ. خلاصة حاله:أنه ثقة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وله بضع وثمانون سنة.(ع)[1]

٢- أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَمْرٍو القَيْسِيُّ- بِفَتْح الْقَاف وَسُكُون الْيَاء تحتهَا نقطتان وَفِي آخرهَا سين مُهْملَة نسْبَة إِلَى قيس بن ثَعْلَبَة بن عكابة بن صَعب بن عَليّ بن بكر ابْن وَائِل -،العَقَدِيُّ- بِفَتْح الْعين وَالْقَاف وَفِي آخرهَا الدَّال الْمُهْملَة نسْبَة إِلَى بطن من بجيلة وَقيل من قيس- البَصْرِيُّ.ثقة. مات سنة أربع أو خمس ومائتين.(ع)[2]

---

١ - ينظر: مصادر ترجمته: (تهذيب التهذيب:٩/ ٦١/ ٨٧- تقريب التهذيب صـ: ٤٦٩/ برقم: ٥٧٥٤- سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٤٤/ ٥٢)

٢ - ينظر: مصادر ترجمته: (تهذيب التهذيب٦ / ٣٦٣/ ٧٦٤- تقريب التهذيب صـ: ٣٦٤/ برقم: ٤١٩٩- والكاشف ١/ ٦٦٧/ ٣٤٦٧- واللباب ٣/ ٦٩- واللباب ٢/ ٣٤٨)

٣- سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ بنِ الجَارُوْدِ ،أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيّ - بفتح الطاء والياء المثناة من تحتها وسكون الألف وكسر اللام وبعدها سين مهملة نسبة إلى الطيالسة التي تجعل على العمائم- البَصْرِيُّ. خلاصة حاله أنه: ثقة حافظ ربما غلط في أحاديث ، مات سنة أربع ومائتين. (م،د،س،ت،ق)[1]

٤- زُهَيْرُ بنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيْمِيُّ، سبق وهو: صدوق يهم في روايات الشاميين خاصة.

٥ - مُوْسَى بنُ وَرْدَانَ القرشي، أَبُو عُمَرَ ، المِصْرِيُّ القاضي المدني، خلاصة حال أنه: صدوق ربما أخطأ، توفي سنة سبع عشرة ومائة.[2]

٦- أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: هو الصحابي الجليل حافظ الصحابة. اخْتُلِفَ في اسمه، واسم أبيه؛ فذهب كثيرون: إلي عبد الرحمن بن صَخْر، وذهب جمع من النَّسَّابين إلي عمرو بن عامر. له رضي الله عنه خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثًا، اتَّفَقَ البخاريُ ومسلمُ علي ثلاثمائة وخمسة وعشرين حديثًا، وانفرد البخاري بتسعة وسبعين حديثًا،

---

١ - ينظر: مصادر ترجمته: الطبقات (٧/ ٢٩٨) وتاريخ بغداد (٩/ ٢٤/ ٤٦١٧) وتهذيب الكمال (١١/ ٤٠١/ ٢٥٠٧) وتهذيب التهذيب (٤/ ١٦٠/ ٣١٦) والتقريب (ص٢٥٠ / ٢٥٥٠)،واللباب (٢/ ٢٩٣)

٢ - ينظر: مصادر ترجمته: «تهذيب التهذيب»: (١٠/ ٣٣٦/ ٦٦٩)، «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٥٤/ برقم: ٧٠٢٣، «الكاشف»: (٢/ ٣٠٩/ ٥٧٤١)

ومسلم بثلاثة وتسعين حديثًا، مات سنة سبع وقيل: سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة.[١]

وكما يظهر من دراسة الإسناد فإن الرواة عن زهير كلهم بصريون لا شامي فيهم ، مما يجعل حديثه في مرتبة الحسن كما يفهم من كلام العجلي، وكما طبق الإمام الترمذي فحكم عليه بالحسن.

الترجمة الخامسة

سعيد بن سنان كوفي جائز الحديث.[٢].

أقوال النقاد فيه:

- أَبُو سِنَانٍ سَعِيْدُ بنُ سِنَانٍ البُرْجُمِيُّ- بضم الباء الموحدة وسكون الراء وضم الجيم - هذه النسبة إلى البراجم وهي قبيلة من تميم - ، الشَّيْبَانِيُّ الأَصغَر، الْكُوفِيُّ ، نَزَلَ الرِّيَّ، وَقَزْوِيْن.(د، ت، عس، سى، ق)

روى عن : عمرو بن مرة ، وعامر الشعبى ، وسعيد بن جبير، وغيرهم .

روى عنه : إسحاق بن سليمان ،وبكر بن بكار، وحكام بن سلم، وغيرهم .

---

١ - ينظر: م صادر ترجمته: الإصابة (٧/ ٤٢٥)، وتقريب التهذيب (ص٦٨٠برقم:٨٤٢٦)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص٤٦٢).

٢ - معرفة الثقات (١/ ص ٣٧١/ ج ٥٠٣)

قال أبو طالب عن أحمد: كان رجلا صالحا ولم يكن يقيم الحديث، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بالقوي في الحديث. وقال ابن معين : ثقة. وقال ابن عمار الموصلي: ثقة ، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة. وذكره ابن خلفون في الثقات قال: هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين وكان رجلا صالحا. وقال ابن سعد كان من أهل الكوفة ولكنه سكن الري وكان يحج كل سنة وكان سيء الخلق. وقال سفيان بن عيينة: لو كان لي عليه سلطان لحبسته وأدبته. وقال أبو حاتم صدوق ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان عابدا فاضلا ، وقال في المشاهير: من متقنى الكوفيين وكان عابدا فاضل، وقال ابن عدي : له غرائب وافرادات وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء وروايته تحتمل، وتقبل. . وقال أبو داود: ثقة من رفعاء الناس. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: من ثقات المسلمين. وقال ابن حجر : صدوق له أوهام ، وهو من الذين عاصروا صغار التابعين [1].

(١) مصادر ترجمته: اللباب (١/ ١٣٣)،العلل - رواية عبد الله- (١/ ٥٢٠/ ١٢٢٢)،و بحر الدم (٦٢/ ٣٥٨)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري- (٢/ ٢٨٠/ ٤٨٠٥)، تاريخ أسماء الثقات:(ص ٩٦/ ترجمة: ٤٢٩)، المعرفة والتاريخ:(٣/ ٨٣)، الطبقات الكبرى (٧/ ٣٨٠)، إكمال تهذيب الكمال:(٥/ ٣٠٩/ ١٩٨٧)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٧/ ١١٣)، ثقات ابن

المناقشة والترجيح

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في سعيد بن سنان يظهر لي – والله أعلم – أن أكثر النقاد على توثيقه ؛ فقد وثقه: ابن معين ، وابن عمار، ويعقوب،وأبو حاتم ، وابن حبان،وأبو داود، والدارقطني،فيما توسط فيه النسائي ، وضعفه أحمد وابن عدي من جهة حفظه، وقول ابن عدي "إنما يهمُ الشيء بعد الشيء" إشارة إلى قِلَّة أوهامه، فيمكن إعتبار ما سبق نقله عن جماهير الإئمة قرينة خارجية لتوجيه دلالة قول العجلي فيه أنه جائز الحديث ،وحملها على الثقة مع قصور فيه ، وهو ما يطلق عليه «ثقة له أوهام»

النموذج التطبيقي

حديث الترمذي في «سننه»،حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنِ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ القُرَشِيُّ الكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سِنَانٍ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ لِخَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ أَوْ خَالِدٌ لِسُلَيْمَانَ، أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ لَمْ يُعَذَّبْ فِي قَبْرِهِ» ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: نَعَمْ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي هَذَا البَابِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ».

حبان (٦/ ٣٥٦/ ٨٠٨٩)، مشاهير علماء الأمصار:(١/ ص ٢٦٠/ ١٣٠٤)،العلل:(٥/ ٥١/ ٦٩٧)،الكامل (٣/ ٣٦٢/ ٨٠٢)، تاريخ بغداد:(١٠/ ٩٣/ ٤٦٠٥)،تهذيب التهذيب:(٤ / ٤٦)،التقريب (ص٢٣٧/ ٢٣٣٢)

التخريج:

أخرجه الترمذي في "سننه" أبواب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في الشهداء من هم (٢ / ٣٦٥) برقم: (١٠٦٤)

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدما أو مؤخرا ، ذكر نفي عذاب القبر عمن مات من الإطلاق (٧ / ١٩٥) برقم: (٢٩٣٣)، والنسائي في "المجتبى"كتاب الجنائز، باب من قتله بطنه (١ / ٤٢٢) برقم: (٢٠٥١ / ١) كلاهما من طريق جامع بن شداد، به، بنحوه مطولا.

دراسة الإسناد:

١ - عُبَيْدُ بنُ أَسْبَاطِ بنُ مُحَمَّدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ القُرَشِيُّ ، الكُوْفِيُّ، خلاصة حاله أنه: صدوق من الحادية عشرة مات سنة خمسين ومائتين.[١]

٢ـ أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي، أبو محمد الكوفي، خلاصة حاله أنه : ثقة ضعف في الثوري، وروايته هنا ليست عن الثوري. توفي سنة مائتين، في المحرم بالكوفة[٢].

---

١ - ينظر: م صادر ترجمته: تهذيب الكمال:(١٩/ ١٨٥/ ٣٧٠٢)،وتقريب التهذيب:(ص ٣٧٦/ ٤٣٥٨)

٢ - ينظر: مصادر ترجمته: «الثقات»: (٦/ ٨٥/ ٦٨٣٣)، «تهذيب التهذيب»: (١/ ٢١١/ ٣٩٥)، «التقريب»: (صـ: ٩٨/ برقم:٣٢٠)

٣- أَبُو سِنَانٍ سَعِيْدُ بنُ سِنَانٍ، تقدم ،وهو: ثقة له أوهام.

٣- عَمْرُو بنُ عَبْدِ الله بْنُ عُبَيْدٍ، أو عَلِيٍّ أَوَ ابْنَ أَبِي شَعِيْرَة، الهَمْدَانِيّ،أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ- بفَتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة وبعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها ساكنة وفي آخرها عين مهملة نسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان- .(ع) خلاصة حاله: ثقة اختلط بآخره. ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاطه،،مات سنة تسع وعشرين ومائة.[1]

٤- سليمان بن صرد- بضم أوله وفتح الراء- الخزاعي أبو مطرف الكوفي، صحابي له خمسة عشر حديثا، اتفق البخاري ومسلم على حديث، وانفرد البخاري بحديث ، شهد صفين مع علي، ثم خرج يطلب بدم الحسين، فقتل بعين الورد من الجزيرة سنة خمس وستين قاله ابن سعد، وكان حبرا صالحا شريفا في قومه.[2].

٥- خالد بن عرفطة- بضم المهملة والفاء بينهما راء ساكنة- القضاعي صحابي له حديث وعنه أبو إسحاق السبيعي توفي سنة إحدى وستين.[3].

---

١ - ينظر: م صادر ترجمته: تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٤٠،١٠٢)، والميزان (٣/ ٢٧٠ / ٦٣٩٣)،والمختلطين للعلائي (ص٩٣-٩٤/ ٣٥)، والتقريب (ص٤٢٣/ ٥٠٦٥)،واللباب (٢/ ١٠٢)

٢ - ينظر: مصادر ترجمته: الإصابة:(٣/ ص ١٤٤/ ٣٤٧٠)،وخلاصة تذهيب الكمال:(ص ١٥٢)

٣ - ينظر: مصادر ترجمته: الإصابة:(٢/ ص ٢٠٩/ ٢١٨٧)،وخلاصة تذهيب الكمال:(ص ١٠٢)

الحكم على إسناد الترمذي:

إسناده حسن ، فيه: عُبَيْدُ بنُ أَسْبَاطٍ، وهو: صدوق، ويرتقي للصحيح لغيره بمتابعة : عبد الله بن يسار ،وهو: ثقة[١] ،بسند صحيح كما سبق تخريجه عند النسائي في المجتبى.

الترجمة السادسة

سماك بن حَرْب الْبكْرِيّ كُوفِي تَابِعِيّ جَائِز الحَدِيث، وَكَانَ لَهُ علم بالشعر وَأَيَّام النَّاس، وَكَانَ فصيحا، إِلَّا أَنه كَانَ فِي حَدِيث عِكْرِمَة رُبمَا وصل الشَّيْء عَن ابن عَبَّاس، وَرُبمَا قَالَ: قَالَ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وَإِنَّمَا كَانَ عِكْرِمَة يحدث عَن ابن عَبَّاس، وَكَانَ سُفْيَان الثَّوْرِيّ يُضعفهُ بعض الضعْف، وَكَانَ جَائِز الحَدِيث لم يتْرك حَدِيثه أحد، وَلم يرغب عَنهُ أحد.[٢].

أقوال النقاد فيه:

٤- سِمَاكُ بنُ حَرْبِ بنِ أَوْسٍ الذُّهْلِيُّ- بِضَم الذَّال الْمُعْجَمَة وَسُكُون الْهَاء وَفِي آخرهَا لَام - هَذِه النِّسْبَة إِلَى قَبيلَة مَعْرُوفَة - البَكْرِيُّ، أبو المغيرة الكوفي.

---

١ - ينظر: م صادر ترجمته: (تهذيب التهذيب ٦/ ٧٧/ ١٦٩- والتقريب ص٣٣٠/ برقم ٣٧١٧)

٢ - معرفة الثقات (١/ ص ٤٣٦/ ج ٦٨٠)

روى عن أنس بن مالك، وإبراهيم النخعي، وحَنَشِ بنِ المُعْتَمِرِ الكِنَانِيِّ، وغيرهم. ..

وروى عنه الأعمش، وزائدة بن قدامة، وشعبة، والثوري، وغيرهم.

قال ابن شاهين: ثقة.قال حماد بن سلمة عنه: أدركت ثمانين من الصحابة. وقال الثوري: ما يسقط لسماك بن حرب حديث. ،وقال أحمد: سماك أصح حديث من عبد الملك بن عمير.

وقال ابن معين أيضًا: أسند أحاديث لم يسندها غيرها، وهو ثقة.وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، قلت له قال أحمد بن حنبل سماك اصلح حديثا من عبد الملك بن عمير،فقال :هو كما قال أحمد.وقال البزار في «مسنده»: كان رجلًا مشهورًا لا أعلم أحدًا تركه، قد تغير قبل موته. وقال ابن عدي: ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله وهو من كبار تابعي أهل الكوفة، وأحاديثه حسان وهو صدوق لا بأس به . قال الذهبي: ثقة ساء حفظه.وقال : صدوق جليل.وقال: صدوق صالح، من أوعية العلم، مشهور.

وقال الثوري : سماك بْن حرب ضعيف.وقال يعقوب بن سفيان؛ قال أحمد بن حنبل: حديث سماك بن حرب مضطرب.وقال ابن عمار: يقولون إنه كان يغلط ويختلفون في حديثه.وقال ابن المبارك: سماك ضعيف في الحديث.وقال النسائي: ليس بالقوي وكان يقبل التلقين.

وقال صالح جزرة: يضعف. وقال ابن خراش: في حديثه لين.وقال ابن حبان في «الثقات»: يخطيء كثيرًا مات في آخر ولاية هشام بن عبد الملك.وقال النسائي: إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة، لانه كان يلقن فيتلقن..وقال الدارقطنى: سيء الحفظ.

وقال ابن معين: ثقة وكان شُعْبَة يضعفه وكان يقول في التفسير عِكرمَة، ولو شئت أن يقول له بن عباس لقاله قَالَ يَحْيى بْن مَعِين وكان شُعْبَة لا يروي تفسيره إلاَّ عن عِكرمَة. .وقال يعقوب بن شيبة: قلت لابن المديني: رواية سماك عن عكرمة فقال مضطربة. وقال يعقوب: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديمًا مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بآخر ه.وقال الدارقطنى: سِمَاكُ بنُ حربٍ إذا حدَّث عنه شُعبةُ والثَّوريُّ وأبو الأَحْوصِ فأحاديثُهم عنه سليمةٌ، وما كان عن شَريكِ ابنِ عبدِالله وحفصِ بن جُمَيْع ونظرائِهم، ففي بعضِها نَكارةٌ.

وقَال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين، سئل عن سماك: ما الذي عابه؟ قال: أسند أحاديث لم يسندها غيره، وهو ثقة.

وعقب على هذا الإمام الذهبي بقوله: قلت: ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له البخاري استشهادا به فسماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس: نسخة عدة أحاديث، فلا هي على

شرط مسلم؛ لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاري؛ لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تعد صحيحة؛ لأن سماكا إنما تكلم فيه من أجلها.

وقال ابن حجر: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره فكان ربما تلقن، مات سنة ثلاث و عشرين و مائة.[1].

المناقشة والترجيح

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في سعيد بن سنان يظهر اختلاف النقاد في حاله ما بين من يضعف بإطلاق، ومن يوثق باطلاق،

---

١ - م صادر ترجمته: اللباب:(١/ ٥٣٥)، تاريخ أسماء الثقات:(ص ١٠٧/ ٥٠٥)،التاريخ الكبير :(٤/ ١٧٣/ ٢٣٨٢)، «تاريخ بغداد»: (٩/ ٢١٤/ ٤٧٩٢)، المجتبى: (٨/ ٣١٩)،الثقات :(٤/ ٣٣٩/ ٣٢٢٨) ، العلل:(ج ١٣/ ١٣٤)، الكامل :(٤/ ٥٤١/ ٨٧٥) ، ميزان الإعتدال:(٢/ ٢٣٢/ ٣٥٤٨)، «تهذيب التهذيب»: (٤/ ٢٠٤/ ٤٠٥)، سؤالات السلمي للدارقطني: (ص ١٨٩/ ١٧١)، السير:(٥/ ٢٤٥/ ١٠٩)، «التقريب»: (صـ: ٢٥٥/ برقم: ٢٦٢٤) «بحر الدم»: (صـ: ٧٠)، الجرح والتعديل:(٤/ ٢٧٩/ ١٢٠٣) ،الكاشف:(١/ ٤٦٥/ ٢١٤١)، المغني في الضعفاء:(١/ ٢٨٥/ ٢٦٤٩)، ومن تكلم فيه وهو موثق:(ص ٢٤٩/ ١٥٠)،المعرفة:(٢/ ٦٣٨)،

ومن يفصل القول في حاله، فيحمل حال التضعيف على غير حال التوثيق.

ويمكن الوقوف على دلالة عبارة «جائز الحديث» عند العجلي هنا وحملها على صدوق يضعف في عكرمة خاصة ، من خلال القرائن التالية:

١- من القرائن الداخلية: ما ورد في كلام الإمام العجلي من إستثناء في الحكم على رواية سماك عن عكرمة مبينا الإضطراب فيها مع تصعيف سفيان لرواية سماك بعض الضعف، وهذه مرتبة الصدوق .

٢- من القرائن الخارجية: موافقة غير واحد من أهل للإمام العجلي فيما ذهب إليه من تفصيل، حتى قال الذهبي: فسماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس: نسخة عدة أحاديث، فلا هي على شرط مسلم؛ لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاري؛ لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تعد صحيحة؛ لأن سماكا إنما تكلم فيه من أجلها، كما تقدم في الترجمة.

ويلتقي هذا مع قول الحافظ ابن حجر فيه: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة.

النموذج التطبيقي

حديث الترمذي في «سننه»، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ

وَالعَصْرِ بِالسَّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ، وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ، وَشِبْهِهِمَا» ، وَفِي البَابِ عَنْ خَبَّابٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَالبَرَاءِ،: «حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ».

التخريج:

أخرجه الترمذي في "سننه" أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر-(١ / ٣٣٨) برقم: (٣٠٧)

وأخرجه أبو داود في "سننه" كتاب الصلاة ، باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر-(١ / ٢١٣) برقم: (٨٠٥) عن موسى بن إسماعيل، والنسائي في "المجتبى"كتاب الافتتاح ، باب القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العصر- (١ / ٢١٥) برقم: (٩٧٩) عبد الرحمن بن مهدي ، كلاهما:(موسى، وعبد الرحمن) عن حماد،به.

دراسة الإسناد:

١- أَحْمَدُ بنُ مَنِيْعِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَغَوِيُّ ، أبو جعفر الأصم الحافظ، خلاصة حاله أنه:ثقة حافظ، مات سنة أربع و أربعين ومائتين(ع).[١]

---

١ - ينظر ترجمته في : «تهذيب التهذيب»: (١/ ٧٢/ ١٤٤)، «تقريب التهذيب»: (صـ:٨٥/ برقم: ١١٤)،«الكاشف»: (١/ ٢٠٤/ ٩٢).

٢- يَزِيْدُ بنُ هَارُوْنَ بنِ زَاذِي السُّلَمِيّ- بضم السين وفتح اللام ثم ميم نسبة إلى سليم بن منصور بنُ عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر- مَوْلاَهُمْ، أَبُو خَالِدٍ الوَاسِطِيُّ. ثقة متقن عابد. مولده:في سنة ثمان عشرة ومائة،ومات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين (ع)[١]

٣- حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دِيْنَارٍ البَصْرِيُّ ،أَبُو سَلَمَةَ. ثقة عدا حديثه عن أيوب ففيه مقال وكذلك ما حدث به في كبره. مات سنة سبع وستين ومائة.(ع)[٢]

٤- سِمَاكُ بنُ حَرْبٍ، تقدم: وهو: صدوق يضعف في عكرمة خاصة.

٥- جَابِرُ بنُ سَمُرَةَ بنِ جُنَادَةَ- بضم الجيم بعدها نون- بنِ جُنْدُبٍ ،أَبُو خَالِدٍ السُّوَائِيّ- بِضَم السِّين وَفتح الْوَاو وَسُكُون الْألف وَفِي آخرهَا يَاء مَهْمُوزَة مثناة من تحتهَا هنسْبَة إِلَى سواءة بن عَامر بن صعصعة-وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ الله.صحابي ابن صحابي رضي الله عنه وعن أبيه،له مائة وستة وأربعَون حديثا،اتفق البخاري ومسلم

---

١ - ينظر ترجمته في : (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٢١/ ٦١٢- التقريب (ص: ٦٠٦/ برقم: ٧٧٨٩- سير أعلام النبلاء٩/ ٣٥٨/ ١١٨- واللباب ٢/ ١٢٨)

٢ - ينظر ترجمته في : (شرح علل الترمذي ٢/ ٦٢١-٦٢٤ ، تهذيب التهذيب (٣/ ١١/ ١٤) . تقريب التهذيب (ص ١٧٨ / ١٤٩٩) هدي الساري (ص ٣٩٩)

على حديثين،وانفرد مسلم بثلاثة وعشرين،نزل الكوفة ومات بها بعد سنة سبعين.[١]

الحكم على الإسناد: حسن لأجل سماك بن حرب، وهو صدوق في غير روايته عن عكرمة فضعيف.

الترجمة السابعة

شُعْبَة بن دِينَار الْهَاشِمِي جَائِز الحَدِيث.[٢].

أقوال النقاد فيه:

شُعْبَة بن دِينَار الْهَاشِمِي مولاهم، أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى مدني.(د)

روى عن: مولاه عَبد اللهَّ بْن عباس.

روى عنه: بكير بْن عَبد اَلله بْن الأشج، وجابر الجعفي،وابن أبي ذئب ، وعيرهم.

قال أحمد: ما أرى به بأس قال مالك لم يكن يشبه القراء.وقال أبو داود: قال سمعت أحمد قيل له شعبة مولى ابن عباس فقال قال مالك لم يكن يشبه القراء ورأيت أحمد كأنه يحسن أمره ولا يدفعه. ونفل ابن أبي حاتم في عن أبي زرعة أنه قال عنه: "ضعيف الحديث".وقال أبو حاتم:

---

١ - ينظـر ترجمتـه في : الإصـابة.(١/ ٤٣١/ ١٠١٩)،والتقريـب (ص١٣٦/ ٨٦٧)،والخلاصة.(ص ٥٩)

٢ - معرفة الثقات (١/ ص ٤٥٦/ ج ٧٢٩)

ليس بقوي. وقال ابن حبان: يروي عن بن عباس مالا أصل له كأنه بن عباس آخر.

وقال ابن سعد: قال يحيى بن سعيد القطان: فقلت لمالك بن أنس: ما تقول في شعبة مولى ابن عباس؟ فقال: لم يكن يشبه القراء وله أحاديث كثيرة ولا يحتج به.وقال ابن معين: لَيْسَ بِهِ بَأْس هُوَ أحب إِلَى من صَالح مولى التَّوْأَمَة قلت لَهُ كَانَ مَالك يَقُول فِي شُعْبَة لَيْسَ هُوَ من الْقُرَّاء.

وقال الجوزجاني: ليس بالقوي في الحديث. وقال ابن أبي خيثمة: قال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي.

قال البخاري: وروى إسحاق الكوسج، حدثنا بشر بن عمر قال: سألتُ مالكًا عن شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب؟ قال: ليس بثقة.وفي رواية ابن عدي عن مالك زاد فيها: فلا تأخذن عنه شَيئًا.

قال السعدي شُعْبَة مولى ابن عباس ليس بقوي فِي الْحَدِيث. وقال ابن عدي: وَلَمْ أَرَ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا جدا فاحكم له بالضعف وأرجو أنه لا بأس به ولم أَجِدْ لَهُ حَدِيثًا أَنْكَرَ مِنْ هذا.- يقصد حديث " " الوضوء مما دخل وليس مما خرج ".

وقال البخاري: يتكلم فيه مالك ويُحْتَمل منه، قال ابن حجر : قال أبو الحسن ابن القطان الفاسي: قوله "ويحتمل منهُ" يعني من شعبة ، وليس هو ممن يُترك حديثه ، قال : ومالك لم يضعفه، وإنما شح عليه

بلفظة ثقة . قلت : هذا التأويل غير شائع، بل لفظة (ليس بثقة) في الاصطلاح توجب الضعف الشديد

قلت- الباحث- ومما يمكن الاستدلال به لما ذهب إليه ابن القطان: أن الخطيب بعد أن ذكر نماذج من ألفاظ بعض النقاد في الجرح بفعل بعض المباحات أو مواقعة بعض المكروهات ، أو فعل ما يختلف في تحريمه ، قال : " وكذلك قول الجارح : (إن فلاناً ليس بثقة) ، يَحتمل أن يكون لمثل هذا المعنى ، فيجب أن يفسَّر سببه.

فهذه الكلمة إذا وردت في كلام مالك فممكن أن تحمل على نفي الوثاقة المحتج بصاحبها عند الجمهور، وممكن أيضاً أن تحمل على المتروكين عند مالك، ولو كان فيهم من هو ثقة عند جمهور النقدة، وهنا يجب مراعاة القرائن ليستبين المراد.

غير أنه يؤيد ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من حمل كلام مالك على الضعف الشديد ، ما وقع عند ابن عدي ،من زيادة« فلا تأخذن عنه شَيئًا »، وما وقع عند ابن سعد من زيادة « ولا يحتج به »

وذكره أبو العرب، وابن الجارود في «جملة الضعفاء». وقال يعقوب بن سفيان: كوفي لا بأس به. وذكره البرقي في كتاب «الطبقات» وفي باب «من لم يشتهر عنه الرواية من أهل المدينة واحتملت روايته لرواية الثقات عنه». وخرج الحاكم حديثه في «المستدرك»، وقال الساجي: مات في خلافة هشام وهو ضعيف وذكره ابن شاهين في

«الثقات»، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ من الرابعة مات في وسط خلافة هشام.»[1].

المناقشة والترجيح

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في شعبة بن دينار يظهر ضعفه عند أكثر النقاد، فقد ضعَّفه مالك بن أنس، ويحيى بنُ معين – في رواية –، وأبو زرعة الرازي، والساجي، وابن حبان ،وقال الجوزجاني وأبو حاتم الرازي والنسائي: ليس بقوي. مع تمشية أحمد والبخاري وابن القطان وابن عدي لحاله، مما يعد قرينة لحمل قول العجلي فيه على من فيه ضعف لا يفضي إلى ترك حديثه والرغبة عنه، والذي عبر عنه الحافظ ابن حجر: بقوله: صدوق سيء الحفظ.

---

١ – العلل– رواية عبد الله–:(٢/ ٤٨٩/ ٣٢٢٩)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل:(ص ٢٠٩/ ١٦٠)، الجرح والتعديل:(٤/ ٣٦٧/ ١٦٠٤)، المجروحين:(١/ ٣٦١/ ٤٧٥)، طبقات ابن سعد:(٥/ ص ٢٩٤)، تاريخ ابن معين رواية الدوري:(٢/ ٢٣٨/ ١١١٤)، أحوال الرجال:(ص ٢٢٦/ ت ٢٢٣)، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة:(٢/ ٢٠١/ ٢٤١٣)، الضعفاء والمتروكون:(ص ٥٦/ ت٢٩١)، الكامل:(٥/ ٣٧/ ٨٨٩)، التاريخ الكبير:(٤/ ٢٤٣/ ٢٦٧١)، بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٢٥).، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٣)، إكمال تهذيب الكمال:(٦/ ٢٦٦/ ٢٣٨٧)، الثقات لإبن شاهين:(ص ١١١/ ت ٥٣٧)، تقريب التهذيب:(ص ٢٦٦/ ٢٧٩٢)

النموذج التطبيقي

حديث أبو دود في «سننه» حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عِيسَى الْخُرَاسَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: " إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الجَنَابَةِ يُفْرِغُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى سَبْعَ مِرَارٍ، ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ - فَنَسِيَ مَرَّةً كَمْ أَفْرَغَ، فَسَأَلَنِي كَمْ أَفْرَغْتُ؟ فَقُلْتُ لَا أَدْرِي. فَقَالَ: لَا أُمَّ لَكَ، وَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدْرِيَ؟ - ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى جِلْدِهِ الْمَاءَ ". ثُمَّ يَقُولُ: «هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَطَهَّرُ».

التخريج:

أخرجه أبو داود في "سننه"كتاب الطهارة ، باب في الغسل من الجنابة (١ / ١٠٢) برقم: (٢٤٦)

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٥ / ١٦) برقم: (٢٨٠٠) عن يزيد بن هارون،عن ابن أبي ذئب ، به.

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٤ / ٤٤٨) برقم: (٢٨٥١) عن ابن أبي ذئب،به.

دراسة الإسناد:

١ - الْحُسَيْن بن عِيسَى بن حمْرَان الطائى ، أبو على الخراسانى، خلاصة حاله : أنه صدوق صاحب حديث. مات سنة سبع وأربعين ومائتين.[١]

---

١ - مصادر ترجمته: تهذيب الكمال:(٦/ ٤٦٠/ ١٣٢٨)، والتقريب:(ص ١٦٨/ ١٣٤٠)

٢- ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ - مصغر- مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ مُسْلِمٍ،.صدوق. مات سنة مائتين على الصحيح.(ع)[١]

٣- مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيْرَةِ بنِ الحَارِثِ بنِ أَبِي ذِئْبٍ،وَاسْمُ أَبِي ذِئْبٍ : هِشَامُ بنُ شُعْبَةَ،أَبُو الحَارِثِ القُرَشِيُّ، المَدَنِيُّ.(ع) وحاصل حاله: أنه ثقة ثبت وفي حديث العراقيين عنه ضعف.[٢]

٤- شعبة بن دينار الهاشمي، سبق،وهو: صدوق سيءالحفظ.

٥- أَبُو العَبَّاسِ عَبْدُ الله بنُ عَبَّاسٍ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ القرشى الهَاشِمِيُّ.المدنى رضي الله عنها ،ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ،ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه، وهو أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة، روى ألفا وسِتمِائَة وَسِتِّينَ حَدِيثا اتفقَا البخاري ومسلم على خَمْسَة وَسبعين، وَانْفَرَدَ البخاري بِثَمَانِيَة وَعشْرين، ومسلم بِتِسْعَة وَأَرْبَعين مات سنة ثمان وستين بالطائف .[٣]

---

١ - م صادر ترجمته: (تهذيب التهذيب ٩/ ٥٢/ ٦٢- والتقريب ص٤٦٨/ ٥٧٣٦- والكاشف ٢/ ١٥٨/ ٤٧٢٧)

٢ - م صادر ترجمته: شرح علل الترمذي (٢/ ٨٠٩)، وميزان الإعتدال(٣/ ٦٢٠/ ٧٨٣٧) ،والتقريب (ص٤٩٣/ ٦٠٨٢)،وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٧٠/ ٥٠٥)

٣ - مصادر ترجمته: مصادر ترجمته: الإصابة (٤/ ١٤١/ ٤٧٨٤)، والخلاصة (ص ٢٠٣)

الحكم على الإسناد: ضعيف ، لضعف شعبة ولم أقف له على متابع.

الترجمة الثامنة

صَالِحُ بنُ رُسْتُمَ: أَبُو عَامِرٍ الخَزَّاز "بصري" جائز الحديث "وابنه عامر بن صالح: ثقة" [1].

أقوال النقاد فيه:

٤ـ صَالِحُ بنُ رُسْتُمَ المُزَنِيُّ مولاهم، أَبُو عَامِرٍ الخَزَّازُ البصري.

روى عن: عبد الله بن أبي مليكة، والحسن البصري، وعكرمة، وغيرهم.

وروى عنه: أبو داود الطيالسي، ومعتمر بن سليمان، وأبو عاصم النبيل، وغيرهم.

قال ابن معين: ضعيف وقال أيضًا: لا شيء. وقال الدارقطني: ليس بالقوى. وقال ابن عدي: عزيز الحديث، وقال: روى عنه يحيي القطان مع شدة استقصائه، وهو عندي لا بأس به، ولم أر حديثًا منكرًا جدًّا. قال الذهبى: حديثه لعله يبلغ الخمسين حديثاً وقال أبو أحمد

---

١ - معرفة الثقات (١/ ص ٢٢٥/ ج ٦٨٤)

الحاكم: ليس بالقوى عندهم. وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وذكره أبو العرب، والعقيلي، وابن البرقي في «جملة الضعفاء».

وذكره ابن حبان في «الثقات».وقال في المشاهير: من الحفّاظ الذين كانوا يخطّون، وقال أحمد: صالح الحديث.وعقب الذهبي بعد نقل كلام أحمد: وهو كما قال أحمد بن حنبل: صالح الحديث. وقال أبو دواد، وأبو بكر البزار، وأبو داود الطيالسي، ومحمد بن وضاح: ثقة.

وخرج أبو عوانة حديثه في «صحيحه»، وكذلك ابن خزيمة، وابن حبان، وقال: من ثقات أهل البصرة ، والحاكم وقال: هو ثقة، وابن الجارود في «المنتقى»، والدارقطني صحح إسناد حديثه في «السنن»، ووذكره ابن خلفون وابن شاهين في «جملة الثقات»، زاد ابن خلفون: وأرجو أن يكون صدوقا في الحديث.

وقال الذهبي: قد احتج به مسلم. وذكره ابن شاهين في الثقات ، وقال: صادق الحديث قاله يحيى.وقال بعد أن نقل خلاف أحمد وابن معين فيه: وهذا الكلام في صالح بن رستم يوجب التوقف لاختلاف أحمد ويحيى فيه. وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ مات سنة اثنتين وخمسين ومائة.(١)

---

١ - مصادر الترجمة: «تهذيب التهذيب»: (٤/ ٣٤٣/ ٦٦٨)، «التقريب»: (صـ: ٢٧٢/ برقم: ٢٨٦١)، «المغني»: (١/ ٣٠٣/ ٢٨٢٥)، «الكامل»:

المناقشة والترجيح

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في صالح بن رستم يظهر اختلاف النقاد فيه،فقد وثقه جماعة وضعفه جماعة من أهل العلم مع قلة حديثه فقد قال الذهبى: حديثه لعله يبلغ الخمسين حديثاً، فتضعيف من ضعفه من أهل العلم مع قلة مروياته يدل على ضعف حفظه فى الجمله مع ثبوت عدالته.

وهذا يعد قرينة خارجية للوقوف على دلالة عبارة الإمام العجلي فيه ، ويضاف إليها قرينة داخلية من كلام العجلي ، فقد قال عقب قوله في صالح جائز الحديث ،وابنه عامر بن صالح: ثقة" ، مما يعني أنه يرى صالح في مرتبة دون مرتبة إبنه ، فيكون صدوقا مع قصور في حفظه ، ويلتقي هذا مع قول الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.

(٤/ ٧٢/ ٩٢٢)، «الكاشف»: (١/ ٤٩٥/ ٢٣٣٨)، «الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي»: (٢/ ٤٨/ ١٦٦٢)، «الجرح والتعديل»: (٤/ ٤٠٣/ ١٧٦٤)، «معرفة الثقات»: (١/ ٤٦٣/ ٧٤٨)، «الثقات»: (٦/ ٤٥٧/ ٨٥٦٦)، «ضعفاء العقيلي»: (٢/ ٢٠٣/ ٧٣٢)، «لسان الميزان»: (٧/ ٢٤٥/ ٣٣١٧)، «مشاهير علماء الأمصار»: (١/ ٢٣٩/ ١١٩٠)، «ميزان الاعتدال»: (٢/ ٢٩٤/ ٣٧٩١)، «تاريخ الإسلام»: (٩/ ٤٣٦). «ثقات ابن شاهين»:(ص ١١٧/ ت: ٥٧٣) «إكمال تهذيب الكمال»:(٦/ ٣٣٠/ ٢٤٥٠) السير:(٦/ ص ٤٨٨/ ١٠١٣) «المختلف فيهم»:(ص ٧٨)

النموذج التطبيقي

حديث مسلم في «صحيحه» حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي الْخَزَّازَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ لِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهٍ طَلْقٍ».

التخريج:

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب البر والصلة والآداب ، باب استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء (٨ / ٣٧) برقم: (٢٦٢٦) به.

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب البر والصلة والآداب ، باب الوصية بالجار والإحسان إليه (٨ / ٣٧) برقم: (٢٦٢٥) من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد العمي،وشعبة، والترمذي في "جامعه" أبواب الأطعمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في إكثار ماء المرقة (٣/ ٤١٦) برقم: (١٨٣٣) من طريق أبي عامر الخزاز، ثلاثتهم:(عبد العزيز بن عبد الصمد العمي،وشعبة، أبي عامر الخزاز) عن أبي عمران الجوني ، به.

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ.

الترجمة التاسعة

الضَّحَّاك بن عُثْمان، مدنِي جَائِز الحَدِيث [١].

أقوال النقاد فيه:

الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِّ بْنِ خَالِدِ بْنِ حِزَامٍ القرشي الأسدي الحزامي- بكسر أوله وبالزاي - أبو عثمان المدني الكبير. (م،٤)

روى عن: نافع مولى ابن عمر، وزيد بن أسلم وسعيد المقبري، وغيرهم.

روى عنه: ابنه عثمان، وابن ابنه الضحاك، والثوري ، وغيرهم.

قال ابن سعد: كان ثبتا ... وكان ثقة كثير الحديث. وقال أحمد، وابن معين، وعلي بن المديني ،ومصعب الزبيري، ابن بكير: ثقة، وفي رواية عثمان بن سعيد عن يحيى: ثقة ليس به بأس. وقال أبو داود: ثقة وابنه عثمان ضعيف.

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال في المشاهير: من المتقنين وأهل الورع في الدين.ولما ذكره ابن خلفون في " الثقات " قال: هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، وقال ابن نمير: لا بأس به جائز الحديث.

وخرج أبو عوانة حديثه في " صحيحه "، وكذا الطوسي، وابن حبان، والحاكم.

---

١ - معرفة الثقات (١/ ص ٢٢٥/ ج ٦٨٤)

وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وهو صدوق،وقال ابن عبد البر: كان كثير الخطأ ليس بحجة. وذكر أبو جعفر النحاس في كتاب " الناسخ والمنسوخ " أن بعض الحنفية قال: هو مجهول ورد ذلك عليهم.

وقال ابن حجر: صدوق يهم. ومات بالمدينة سنة ثلاث وخمسين ومائة.(١)

---

١ - ينظر: مصادر ترجمته: «الطبقات»:(١/ ص ٣٩٨)، «سؤلات الأثرم لأحمد بن حنبل»:(ص ٥٣/ س:٨٧)، و «الضعفاء»: لأبي زرعة الرازي:(٣/ ٨١١/ ١١٥)،و «تاريخ ابن معين» (رواية عثمان الدارمي)(ص ١٣٥/ ٤٤٢)،«الجرح والتعديل»:(٤/ ٤٦٠/ ٢٠٢٩)،«المتفق والمفترق»:(٢/ ١٢٣٣)،«الثقات لإبن حبان»:(٦/ ٤٨٢/ ٨٦٨٤)، و«مشاهير علماء الأمصار»:(١/ ٢١٤/ ١٠٥٧)، «إكمال تهذيب» :(٧/ ٢٠/ ٢٥٤٥) «تهذيب التهذيب»:(٤/ ٤٤٦/ ٧٨٧)، «مغاني الأخيار»:(٢/ ٦/ ١١٠٣)،«تقريب التهذيب»:(ص ٢٧٩/ ٢٩٧٢)

المناقشة والترجيح:

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في الضَّحَّاك بن عُثْمَان يظهر أن أكثر النقاد على توثيقه ، فقد وثقه: أحمد، وابن معين، وعلي بن المديني، ومصعب الزبيري، وابن بكير،وأبو داود ، وابن حبان مع تشدده.

وقول أبو زرعة: ليس بقوي ، ليس بجرح مفسد ، فقد قال الذهبي: «وقد قيل في جماعات : ليس بالقوي، واحتُجَّ بهم»[1]

وقول أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وهو صدوق، من العبارات المركبة التي تحتاج إلى بيان مدلولها فقوله : يكتب حديثه يعد من المرتبة السادسة من مراتب التعديل، وهي أدنى مراتبه[2]. وقد ذكر الإمام الذهبي أنه بالإستقراء التام وجد أن أبا حاتم إذا وصف راويا بهذه العبارة فإنه عنده ليس بحجة ، يعني أنه ضعيف يعتبر به ويقبل الانجبار إلى درجة الحجية[3] وعليه فلا تعارض بين قوله يكتب حديثه

---

١ - الموقظة (ص٨٢-٨٣)

٢ - فتح المغيث:(٢/ ص ١١٩)

٣ - قال الذهبي في (السير) (٦/ ٣٦٠) في ترجمة هشام بن حسّان : (---- وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وكان يتثبت في رفع الأحاديث عن ابن سيرين؛ وقال أيضاً: يكتب حديثه ؛ قلت: قد علمتُ بالاستقراء التام أنَّ أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل : " يكتب حديثُهُ " أنه عنده ليس بحجة).

وقوله لا يحتج به ، وأما صدوق: فقد جعلها ابن أبي حاتم(١)في المرتبة الثانية، وحكم على مَن وُصِفَ بها أنه يُكتَب حديثه، ويُنظَر فيه، وهذا يعني أنه لا يُقبل، ولا يُحتج به قبل اختبار مرويات هذا الراوي، ومقارنتها بمرويات الأئمة الحفاظ الثقات الأثبات، وبهذا الاختبار يندفع عنه مظنة الخطأ والوهم، فعبارة أبو حاتم لا تعد جرحا قادحا في الضحاك على ما بيت.

وأما قول: ابن عبد البر: كان كثير الخطأ ليس بحجة، فلم أقف له على حجة.

وعليه يمكن حمل حال الضحاك على الصدوق في روايته، وهي مرتبة حسن الحديث عند الجمهور،وتفسر عبارة العجلي هنا بالصدوق ، ومما يمكن الإستئناس به لهذا ، قول ابن نمير في الضحاك: لا بأس به جائز الحديث.فقد وافق العجلي في قوله: جائز الحديث ، مع بيان كونه لا بأس،وهي مرتبة حسن الحديث مما يرجح تفسير جائز الحديث هنا بالصدوق .

النموذج التطبيقي

حديث مسلم في «صجيحه» حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢/ ٣٧).

عُمَرَ: «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ».

التخريج:

أخرجه مسلم في "صحيحه"كتاب الحيض ،باب التيمم (١ / ١٩٤) برقم: (٣٧٠) به.

وأخرجه أبو داود في "سننه"كتاب الطهارة ، باب في الرجل يرد السلام وهو يبول (١ / ٨) برقم: (١٦) من طريق عمر بن سعد،والترمذي في "سننه" أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب في كراهية رد السلام غير متوضئ(١ / ١٣٣) برقم: (٩٠) من طريق أبي أحمد، وفي: أبواب الاستئذان والآداب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ، باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول (٤ / ٤٤٢) برقم: (٢٧٢٠)من طريق أبي أحمد ،و حدثنا محمد بن يوسف، والنسائي في "المجتبى" كتاب الطهارة ، باب السلام على من يبول(١ / ٣٣) برقم: (٣٧ / ١) من طريق زيد بن الحباب وقبيصة، وابن ماجه في "سننه"أبواب الطهارة وسننها ، باب الرجل يسلم عليه وهو يبول (١ / ٢٣٢) برقم: (٣٥٣) من طريق أبي داود، ستتهم:(عمر بن سعد، محمد بن عبد الله بن الزبير، محمد بن يوسف، زيد بن الحباب وقبيصة، أبو داود)عن سفيان ، به.

وأخرجه أبو داود في "سننه"كتاب الطهارة ، باب التيمم في الحضر(١ / ١٢٩) برقم: (٣٣٠) من طريق محمد بن ثابت العبدي،

وبرقم: (٣٣١) من طريق ابن الهاد،كلاهما:(محمد بن ثابت، وابن الهاد) عن نافع به، بنجوه مطولا.

الترجمة العاشرة

يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ "الواسطي" جائز الحديث، وأبو عوانة أرفع منه.[1]

أقوال النقاد فيه:

يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ بن يزيد اليَشْكُرِيِّ - بِفَتْح الْيَاء وَسُكُون الشين وَضم الْكَاف وَبعدهَا رَاء هَذِه النِّسْبَة إِلى يشْكر بن وَائِل - ويقال غير ذلك في نسبه، أبو خالد البَزَّاز.(غخ، د)

روى عن: سماك بن حرب، وإسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر، وغيرهم.

روى عنه: عبد الرحمن بن مهدي وحسين بن محمد المروزي،وعبد القدوس بن الحجاج، وغيرهم.

قال الميموني عن أحمد: ليس بحديثه بأس، وقال عبد الله بن أحمد سئل أبي عن يزيد بن عطاء؟، فقال: لم يكن به بأس، ثم قال: حديثه متقارب، وقال أبو داود: قلت لأحمد يزيد بن عطاء؟ قال: كان ثقة هو

---

١ - معرفة الثقات (١/ ص ٤٨٠/ ج ١٨٥٠)

مولى أبي عوانة من فوق مقارب الحديث، وقال أحمد بن أبي يحيى ،عن أحمد: ليس بقوي في الحديث.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بقوي، وقال مرة عن ابن معين ضعيف، وقال مرة: ثبت أبو عوانة وسقط مولاهم يزيد، وفي رواية ابن محرز، ورواية للدوري:، قال: ليس بشيء.

وقال النسائي: ضعيف ،وقال مرة: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: ساء حفظه حتى كان يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الاثبات فلا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن شاهين: ضعيف.وقال أبو حاتم: لا يحتج به.ذكره الدَّارَقُطْنِيّ في الضعفاء والمتروكين ، وقال واسطي.وقال ابن أبي شيبة: سألت عليا عن يزيد بن عطاء فقال كان ضعيفا وهو من موالي أبي عوانه.

وقال ابن سعد: يزيد بن عطاء البزاز مولى أبي عوانة من فوق، وكان ضعيف الحديث.

وقال ابن عدي: ويزيد بن عطاء مع لينه حسن الحديث وعنده غرائب ويكتب حديثه .وقال ابن شاهين: ليس به بأس ثم قال حديثه مقارب.وقال ابن حجر: لين الحديث. مات سنة سبع وسبعين ومائة.[1]

---

١ - مصادر ترجمته: سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل:(ص ٣٢١/ س: ٤٣٦) العلل- رواية عبد الله- (٢/ ٤٨٧/ ٣٢١١) ضعفاء العقيلي:(٤/ ٣٨٧/ ٢٠٠٣) «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ١٣٧/ ٥٩٤)

المناقشة والترجيح

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في يزيد بن عطاء يظهر أن أكثر النقاد على تضعيفه، كما يظهر مما سبق نقله عنهم،وهذا هو الراجح في حاله أنه ضعيف صالح للاستشهاد ،غير أنه يمكننا القول أن دلالة عبارة جائز الحديث عند الإمام العجلي هنا تنحو إلى تعديل الراوي في الجمله، وجعله في أدنى مراتب التعديل،ومن قرائن ذلك:

- ما أورده العجلي في ترجمته ليزيد حيث قال بعد وصفه بجائز الحديث،: وأبو عوانة أرفع منه، على أنه ترجم لأبي عوانة بقوله: وضاح أبو عوانة: "بصري"، ثقة، مولى يزيد بن عطاء الواسطي، ويزيد بن عطاء جائز الحديث، وأبو عوانة أرفع منه. [1]. ففي كلامه ما يدل على أنه مقارب لمرتبة الثقة.

الطبقات:(٧/ ص ٣١٢) تاريخ ابن معين- رواية ابن محرز:(١/ ص ٥٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري):(٤/ ٩٠/ ٣٢٩٦)، وفي:(٤/ ١٢٢/ ٣٤٨٦) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني:(ص ٤٩/ س:٦) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين:(ص ١٩٧/ ٧٠٠) الثقات لإبن شاهين:(ص ٢٥٧/ ١٥٧٤) التاريخ الكبير:(٨/ ٣٥١/ ٣٢٩٤)، الضعفاء والمتروكون للنسائي:(ص ١١٠/ ٦٤٦)، والجرح والتعديل:(٩/ ٢٨٢/ ١١٨٨)، والمجروحين:(٣/ ١٠٣/ ١١٨١)،الكامل :(٩/ ١٥٩/ ٢١٦٧) (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٠٦/ ٥٧٢) والتقريب (ص ٦٠٣/ برقم ٧٧٥٦) وميزان الاعتدال:(٤/ ٤٣٤/ ٩٧٣١)

١ - معرفة الثقات (١/ ص ٤٦٤/ ج ١٧٦٨)

ويلتقي هذا مع وصف الإمام أحمد- في إحدى الروايات عنه- ليزيد بقوله: كان ثقة هو مولى أبي عوانة من فوق مقارب الحديث.

وقد عد الإمام السخاوي عبارة «مقارب الحديث » في المرتبة الأخيرة من ألفاظ التعديل ،قال: وصنيع البخاري - وتبعه الترمذي - يؤيده [1].

النموذج التطبيقي

حديث أبو داود في «سننه» حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَبَشِيٍّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا قَتَلَ ابْنَ أَخِي، قَالَ: «كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟» قَالَ: ضَرَبْتُ رَأْسَهُ بِالْفَأْسِ، وَلَمْ أُرِدْ قَتْلَهُ، قَالَ: «هَلْ لَكَ مَالٌ تُؤَدِّي دِيَتَهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَفَرَأَيْتَ إِنْ أَرْسَلْتُكَ تَسْأَلُ النَّاسَ تَجْمَعُ دِيَتَهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمَوَالِيكَ يُعْطُونَكَ دِيَتَهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ لِلرَّجُلِ: «خُذْهُ» فَخَرَجَ بِهِ لِيَقْتُلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا إِنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ كَانَ مِثْلَهُ» فَبَلَغَ بِهِ الرَّجُلُ حَيْثُ يَسْمَعُ قَوْلَهُ، فَقَالَ: «هُوَ ذَا فَمُرْ فِيهِ مَا شِئْتَ» فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسِلْهُ» ، وَقَالَ مَرَّةً: «دَعْهُ يَبُوءُ بِإِثْمِ صَاحِبِهِ وَإِثْمِهِ، فَيَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» ، قَالَ: فَأَرْسَلَهُ

---

١ - الغاية في شرح الهداية في علم الرواية:(ج ١/ ص ١٢٤)

التخريج:

أخرجه أبو داود في "سننه" ،كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم،(٤ / ٢٨٩) برقم: (٤٥٠١) به.

وأخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ، باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتيل من القصاص واستحباب طلب العفو منه (٥ / ١٠٩) برقم: (١٦٨٠)، والنسائي في "المجتبى"،كتاب القسامة والقود ، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر علقمة بن وائل فيه (٨ / ١٥) برقم: (٤٧٢٧) وبرقم: (٤٧٢٨) ، كلاهما من طريق أبي يونس حاتم بن أبى صغيرة،عن سماك،به، بمعناه مطولا.

وأخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ، باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتيل من القصاص واستحباب طلب العفو منه (٥ / ١٠٩) برقم: (١٦٨٠)من طريق إسماعيل بن سالم،و أبو داود في "سننه" ،كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم (٤ / ٢٨٨) برقم: (٤٤٩٩) من طريق حمزة أبو عمر العائذي، والنسائي في "المجتبى" ،كتاب القسامة والقود ، باب القود (٨ / ١٣) برقم: (٤٧٢٣) من طريق عوف الأعرابي،وفي: (٨ / ١٤) برقم: (٤٧٢٤)من طريق أبي عمر العائذي، وفي: (٨ / ١٥) برقم: (٤٧٢٥)، برقم: (٤٧٢٦) من طريق جامع بن مطر، خمستهم:

(إسماعيل بـن سـالم،و حمـزة،و عـوف الأعـرابي،و أبي عمـر العائـذي،و جامع بن مطر) عن علقمة، به ، بمعناه، وعند مسلم بمعناه مختصرا.

دراسة الإسناد:

١- مُحَمَّدُ بنُ عَوْفِ بنِ سُفْيَانَ، أَبُو جَعْفَرٍ الطَّائِيُّ- بفتح الطاء وسكون الألف وفي آخرها ياء مثناة من تحتها نسبة إلى طي واسمه جُلْهمَةَ بن أُدَدَ بن زيد- الحِمْصِيُّ- بكسر الحاء وسكون الميم وبالصاد المهملة نسبة إلى حمص وهو بلد بالشام مشهور- خلاصة حاله:ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة اثنتين أو ثلاث وسبعين ومائتين. (د،عس)[١]

٢- عَبْدُ القُدُّوْسِ بنُ الحَجَّاجِ الخَوْلاَنِيُّ ، أبو المغيرة الحمصي.. خلاصة حاله: أنه ثقة. مات سنة ثنتى عشرة ومائتين ،وصلى عليه أحمد بن حنبل.[٢]

٣- يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ الْوَاسِطِيُّ، سبق، وهو: ضعيف يعتبر به.

٤- سِمَاكُ بنُ حَرْبٍ، تقدم: وهو: صدوق يضعف في عكرمة خاصة.

---

١ - مصادر ترجمته: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤٠/ ٦٣٤)،وتقريب التهذيب (ص ٥٠٠/ ٦٢٠٢)،والكاشف.(٢/ ٢٠٨/ ٥٠٩٨)،اللباب (٢/ ٢٧١)،وفي (١/ ٣٨٩)

٢ - م صادر ترجمته: «تهذيب التهذيب»: (٦/ ٣٢٩/ ٧٠٨)، «تقريب التهذيب»:(صـ: ٣٦٠/ برقم: ٤١٤٥)، «الكاشف»:(١/ ٦٦٠/ ٣٤٢٢)،

٥- عَلْقَمَةُ بْنُ وَائِل بْنِ حُجْرٍ الْحَضْرَمِي ،خلاصة حاله: أنه ثقة،مات سنة اثنتى عشرة و مائة. (م د ت س ق)[١]

٦- وَائِلُ بنُ حُجْرٍ - بضم المهملة - بنِ سَعْدٍ أَبُو هُنَيْدَةَ الحَضْرِمِيّ ، أحد الأشراف، كان سيد قومه ، له: وفادة، وصحبة، ورواية، له أحد وسبعون حديثا انفرد له مسلم بستة أحاديث.[٢]

الحكم على الإسناد: ضعيف لضعف يزيد بن عطاء ، لكنه توبع من غير وجه عند مسلم وغيره مما يرقيه للحسن لغيره.

الترجمة الحادية عشرة

يَزِيْدُ بنُ أَبِي زِيَادٍ مولى بني هاشم: "كوفي"، جائز الحديث، وكان بآخرة يلقن. [٣]

أقوال النقاد فيه:

ـ أَبُو عَبْدِ الله يَزِيْدُ بنُ أَبِي زِيَادٍ القُرَشِي الهَاشِمِيُّ مَوْلاَهُم، الكُوْفِيُّ، مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ نَوْفَلٍ.(خت،م،د،ت،س،ق)

---

١ - م صادر ترجمته: «تهذيب التهذيب»: (٦/ ص ١٠٥)، «تقريب التهذيب»:(ص: ٣٩٧/ برقم: ٤٦٨٤)، إكمال تهذيب الكمال:(٩/ ٢٧٥/ ٣٧٣٨)

٢ - م صادر ترجمته: الإصابة:(١٠/ ٢٩٤)،وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال:(ص ٤١٥)

٣ - معرفة الثقات (١/ ص ٤٧٩/ ج ١٨٤٣)

روى عن: مُجَاهِد، وأبي الأحوص وغيرهما.

وروى عنه: معمر بن راشد، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما.

قال ابن حبان: ولد سنة سبع وأربعين. وقال شعبة: كان رَفَّاعَا[1]. وقال أحمد: ليس حديثه بذاك، وقال أيضًا: ليس بالحافظ. وقال ابن معين: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: لا يحتج بحديثه. وقال أيضًا: ضعيف. وقال أبو زرعة: لين يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال ابن المبارك: ارْمِ به. وقال البَرْدِيجِي: روى عن مجاهد، وفي سماعه منه نظر، وليس هو بالقوي. وقال النسائي: ليس بالقوي.وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن مهدي: ليث بن أبي سليم، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، ليث أحسنهم حالًا عندي. وقال الجُوْزَجَانِيُّ: سمعتهم يُضَعِّفُونَ حديثه.وقال ابن قانع: ضعيف.

وقال أبو داود: لا أعلم أحدًا ترك حديثه، وغيره أحب إليَّ منه. وقال ابن عدي: هو من شيعة الكوفة، ومع ضعفه يُكْتَبُ حديثه. وقال ابن حبان: وقال ابن حبان: كان صدوقًا إلا أنه لما كَبُرَ ساء حفظه وتغير، فكان يَتَلَقَّنُ مَا لُقِّنَ، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته

١() رَفَّاعَا: بفتح الراء وتشديد الفاء أي: كان يرفع الأحاديث الموقوفه كثيرًا؛ قال الذهبي: يعني الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها. انظر «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٣٠)، و«تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي»: (٧/ ٣٧١).

فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء.

وقال يعقوب بن سفيان: ويزيد وإن كانوا يتكلمون فيه لتغيره، فهو على العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل الحكم، ومنصور. وقال ابن شاهين في «الثقات»: قال أحمد بن صالح المصري: يزيد بن أبي زياد ثقة، ولا يعجبني قولُ من تكلم فيه. وقال ابن سعد: كان ثقة في نفسه؛ إلا إنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب. وقال العجلي أيضًا: ثقة جائز الحديث، وكان بآخره يُلَقَّن.

وقَالَ عثمان بْن أَبِي شيبة عَنْ جرير كَانَ يزيد بْن أَبِي زياد أحسن حفظا من عطاء بْن السائب.

وقال الدارقطني: لا يُخَرَّجُ عنه في الصحيح، يخطيء كثيرًا ويُلَقَّنُ ما لُقِّنَ. ولم يرتض ابن حجر ما قاله الدارقطني فقال: وكلامه فيه نظر؛ لأن مسلمًا أخرج له في «الصحيح» مقرونًا بغيره. وقال في «مقدمة الصحيح»: «فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، ونظرائهم من حُمَّال الآثار، ونُقَّال الأخبار ....» إلي آخر كلامه رحمه الله. وقال الذهبي: شيعي عالم فَهِمٌ صدوق رديء الحفظ لم يترك، وقال عنه أيضًا: أحد

علماء الكوفة المشاهير علي سوء حفظه. وقال ابن حجر: ضعيف كَبُرَ فتغير وصار يَتَلَقَنُ، وكان شيعيًّا. مات سنة ست وثلاثين ومائة.[1]

المناقشة والترجيح

بعد استعراض ومراجعة أقوال النقاد في يزيد بن أبي زياد، يظهر أن أكثر النقاد على تضعيفه، كما يظهر مما سبق نقله عنهم،وهذا هو الراجح في حاله أنه ضعيف، وذلك لأكثرية من ضعفوه، ولكون الجرح مفسر بتغيره وقبوله التلقين.

---

١ - م صادر الترجمة:الكامل(٧/ ٢٧٥/ ٢١٦٨)، تاريخ ابن معين- رواية الدارمي- (ص ٢٢٨/ ٨٧٨)، والتاريخ الكبير:(٨/ ٣٣٤/ ٣٢٢٠)، أحوال الرجال: (ص ١٥١/ ١٣٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود: (ص ١٥٨/ ١٣٩)، تاريخ ابن أبي خيثمة:(١/ ٢٠٥/ ٥٥٧) والضعفاء والمتروكين للنسائي:(ص ١١١/ ٦٥١)، والجرح والتعديل:(٩/ ٢٦٥/ ١١١٤)، الكامل:(٩/ ١٦٣/ ٢١٦٨)، الثقات لإبن شاهين:(ص ٢٥٦/ ١٥٦١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١١١/ ٦٥١)، والمجروحين(٣/ ١٠٠)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٧/ ٥٣١) ، والكاشف (٢/ ٣٨٢/ ٦٣٠٥)، والمغني (٢/ ٧٤٩/ ٧١٠١)، وميزان الاعتدال (٧/ ٢٤٠/ ٩٧٠٣)، والكواكب النيرات (١ / ٥٠٩/ ١٢)، وتقريب التهذيب: (ص٦٠١ برقم: ٧٧١٧)، وطبقات المدلسين: (ص٤٨ برقم: ١١٢)

غير أن عبارة الإمام العجلي هنا لا تفيد تضعيفه، وإنما تدل على أنه في مرتبة حسن الحديث ، وقرائن ذلك:

- ما نقله الحافظ ابن حجر عن العجلي قوله: "ثقة جائز الحديث، وكان بآخره يُلَقَّن". فهذا يفيد تعديل العجلي له ، غير أن التعديل لا يحمل على اطلاقه وإنما على أقل درجاته وهو الحسن ، لما أورده العجلي في ترجمته لبرد بن أبي زِيَاد أَخُو يزِيد بن أبي زِيَاد،قال:"كوفى ثِقَة وَهُوَ أرفع من أَخِيه يزِيد وَهُوَ مولى بنى هَاشم".[1]

النموذج التطبيقي

حديث الترمذي في «سننه» حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ» حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ يَزِيدَ، نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَابْنُ أَبِي نُعْمٍ هُوَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعْمٍ الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ.

التخريج:

أخرجه الترمذي في "جامعه" أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ، باب مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما(٥ / ٦٥٦) برقم: (٣٧٦٨)

---

١ - معرفة الثقات (١/ ص ٧٨/ ج ١٣٩)

وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٨ / ١٣٨) برقم: (١١٥٩٤) (١٨/ ٣٠١) برقم: (١١٧٧٧) (بلفظه.) عن أبي نعيم، عن سفيان، عن يزيد بن أبي زياد، به.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ، باب مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما(٥ / ٦٥٦) برقم: (٣٧٦٨) من طريق جرير، ومحمد بن فضيل، عن يزيد، نحوه.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ، باب مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما(٥ / ٦٥٦) برقم: (٣٧٦٨) من طريق جرير، ومحمد بن فضيل، وأحمد في "مسنده" (١٨ / ٢٧٩) برقم: (١١٧٥٦) من طريق جرير، وفي: (١٨ / ١٦١) برقم: (١١٦١٨) من طريق خالد بن عبد الله،ثلاثتهم:(جرير، ومحمد بن فضيل،و خالد بن عبد الله) ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، به.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٧ / ٣١) برقم: (١٠٩٩٩) من طريق يزيد بن مردانبة، قال: حدثنا ابن أبي نعم،به.

دراسة الإسناد:

١- مَحْمُوْدُ بنُ غَيْلاَنَ،أَبُو أَحْمَدَ العَدَوِيُّ مَوْلاَهُمُ،المَرْوَزِيُّ.ثقة. مات سنة تسع وثلاثين ومائتين وقيل بعد ذلك.(خ،م،ت،س، ق)[1]

---

١ - م صادر الترجمة: (تهذيب التهذيب ١٠/ ٥٩/ ١٠٩- التقريب صـ: ٥٢٢/ برقم: ٦٥١٦- الكاشف ٢/ ٢٤٦/ ٥٣٢٣)

٢- أَبُو دَاوُدَ عُمَرُ بنُ سَعْدٍ الحَفَرِيُّ- بفتح المهملة والفاء نسبة إلى موضع بالكوفة -الكُوْفِيُّ، وَهُوَ بِكُنْيَتِهِ أَشْهَرُ.ثقة. مات سنة ثلاث ومائتين.(م،د،ت،س،ق)[١]

٣- سُفْيَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ مَسْرُوْقٍ ، أَبُو عَبْدِ الله الثَّوْرِيُّ،الكُوْفِيُّ. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة،وكان ربما دَلَّسَ. مَات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون.(ع)[٢]

٤- يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، تقدم ،وهو: ضعيف.

٥- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي نُعْمٍ، أَبُو الحَكَمِ البَجَلِيُّ، الكُوْفِيُّ.خلاصة حاله: صدوق مات قبل المائة.(ع)[٣]

٦- سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ بنِ عُبَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ، أَبُو سَعِيْدٍ الخُدْرِيُّ- بِضَم الْخَاء الْمُعْجَمَة وَسُكُون الدَّال الْمُهْملَة وَفِي آخرهَا رَاء نسْبَة إِلَى خدرة واسْمه الأبجر... قَبيلَة من الْأَنْصَار- رضي الله عنه.(ع) له ولأبيه صحبة، واستصغر بأحد ثم شهد ما بعدها، لَهُ ألف وَمِائَة

---

١ - مصادر الترجمة: (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٧/ ٧٤٨- وسير أعلام النبلاء ٩/ ٤١٥/ ١٤٥- والتقريب ص ٤١٣/ برقم ٤٩٠٤- والأنساب ٤/ ١٩٣)

٢ - مصادر الترجمة: (تهذيب التهذيب: (/ ١٠١/ ١٩٩- تقريب التهذيب: صـ: ٢٤٤/ برقم: ٢٤٤٥- معرفة الثقات١/ ٤٠٧/ ٦٢٥)

٣ - مصادر الترجمة: تهذيب التهذيب:(٧/ ٣٩٧/ ٧٤٨)،وسير أعلام النبلاء:(٥/ ٦٢/ ٢٠)،والتقريب (ص ٣٥٢/ برقم ٤٠٢٨)

حَدِيث وَسَبْعُونَ حَدِيثا اتفقَ البخاري ومسلم على ثَلَاثَة وَأَرْبَعين، وَانْفَرَدَ البخاري بِسِتَّة وَعشْرين،ومسلم بِاثْنَيْنِ وَخمسين، مات بالمدينة سنة ثلاث.[1]

الحكم على الإسناد:

إسناد الترمذي ضعيف ؛لضعف يويد بن أبي زياد ، وقد تابعة يزيد بن مردانبة، عند أحمد بسند حسن[2] ، مما يرتقي بسند الترمذي للحسن لغيره.

---

١ - مـ ـصادر الترجمـــة: الإصـــابة (٣/ ٧٨/ ٣١٩٨)،والتقريـــب (ص٢٣٢/ ٢٢٥٣)،والخلاصة.(ص١٣٥)

٢ - فيه: يزيد ابن مردانبه بنون ثم موحدة الكوفي أصله من أصبهان صدوق. ترجمته: تهذيب التهذيب:(١١ / ٣٥٩)،والتقريب (ص ٦٠٥/ برقم ٧٧٧٤)

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بعد هذه الجولة العلمية الماتعة التي قمت فيها بترجمة موجزة للإمام العجلي – رحمه الله – وتعريفًا موجزًا بكتابه «معرفة الثقات»، وكذا عَرَّفتُ بمصطلح «جائز الحديث»، وبَيَّنت مدلوله عند العجلي، وعند المحدثين، واستعرضت دراسة تطبيقية لمن قال فيهم الإمام العجلي «جائز الحديث»، في كتابه: «معرفة الثقات»، وقمت فيه بذكر أحد عشرة تراجمة للرواة الذين وصفهم العجلي بذلك الوصف، ودراسة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، ثم قمت بدراسة نموذج حديثي لكل راوٍ منهم، مع الوقوف على أحكام العلماء على هذه الأحاديث.

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو الآتي:

١- أن علم الجرح والتعديل من أجل العلوم الإسلامية عامة، وعلوم السنة المشرفة خاصة، حيث يتم من خلاله معرفة الراوي الثقة من غيره، وتمييز الراوي مقبول الرواية من غيره، وهذا يكون له أكبر الأثر في قبول الحديث، أو رده، والعمل بالخبر، أو تركه.

٢- إمامة الحافظ العجلي وعلو كعبه وتضلعه في الحديث وعلومه، وكان يُقرن بالإمام أَحْمَد بْن حنبل، والإمام يحيى بْن معين في حفظه وإتقانه، وتمكنه في صنعة العلل ومعرفة الرجال.

٣- الاختلاف في اسم كتاب العجلي بين العلماء له أثر في تحديد هوية ومنهج الكتاب الذي قصده المؤلف ، وهل أراد إفراد الثقات

خاصة، أو هو مجرد سؤالات ،أو هل تصح تسميته بـ"معرفة الثقات من رجـال أهـل العلـم والحـديث ومـن الضـعاء وذكـر مـذاهبهم وأخبارهم"وقد توصل البحث إلى أن أقرب الأسماء إلى الصواب : أما "السؤالات "، أو"معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم"

ومما يدلل على عدم إختصاصه بالرواة «الثقات»؛ أن فيه جماعة جَرَّحَهُم العجلي نفسه، بالضعف تارة، وبالترك أخرى، وبالكذب أحيانًا، وبالتهمة بالكذب في أحايين أخر، وبالزندقة أيضًا.

٤- يعد الإمام العجلي أكثر من استخدم مصطلح « جائز الحديث »، سواء ممن سبقه أو ممن جاء بعده وذلك من حيث الترتيب الزمني.

٥ـ استعمل الإمام العجلي مصطلح «جائز الحديث » في رتبة من يقال فيه : ثقة ، وهي رتبة تصحيح، وصدوق حسن الحديث ، وهي رتبة احتجاج بدرجة دون الصحيح ، ورتبة الصدوق الذي له أوهام معدودة، ورتبة المعتبر به.

٦- بلغ عدد الرواة الذين أطلق عليهم العجلي:«جائز الحديث » أحد عشر راويا.

٧- من خلال القرائن المباشرة وغير المباشرة تبين موافقة الإمام العجلي لجماهير العلماء في الراجح من حال الراوي في غالب المواضع فيما خالفهم في موضعين.

وغير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

وأما عن أهم التوصيات:

فأوصي باجراء دراسات أخرى مقارنة لدراسة هذا المصطلح عند باقي العلماء؛ وذلك بغية تكوين صورة كلية لمعنى هذا المصطلح عند جميع من استخدم هذا المصطلح؛ كي يكون الوقوف على مدلوله مبنيا على إستقراء تام.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الباحث: د/ عيد حسن حسن حسن

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

(فهرس المصادر والمراجع)

الإصابة في تمييز الصحابة. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر : دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ. تحقيق : علي محمد البجاوي.

الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ). الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشر – أيار – مايو ٢٠٠٢ م.

الاقتراح في بيان الاصطلاح، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: ١ .

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ١٢ .

الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢م.

بحث حول توثيق العجلي للدكتور حاتم بن عارف العوني.

تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

تاريخ أسماء الثقات. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١٦، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

تحرير تقريب التهذيب. المؤلف: د: بشار عواد معروف. الشيخ: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي». المؤلف: جلال الدين السيوطي. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ٤ .

التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١ .

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعةالمؤلف: نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف أعبد الله محمد الصديق الغماري الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.

الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند. دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

الجوهر النقي على سنن البيهقي- المؤلف: علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (المتوفى: ٧٥٠هـ)- الناشر: دار الفكر

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ دار البشائر – حلب ـ بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم. المؤلف: الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (٦٧٣هـ ـ ٧٤٨هـ). تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي. الناشر: دار البشائر الإسلامية. سنة النشر: ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م. مكان النشر: بيروت – لبنان.

سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار النشر: دار الفكر – بيروت. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

سنن أبي داود، تأليف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

سنن الترمذي. المؤلف: أبو عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣). وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥). الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

سنن الدارمي. المؤلف: أبو محمد الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م.

السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين الذهبي. المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر : مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: ابن العماد الحنبلي. حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط.

الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

شرح النووي على صحيح مسلم. المؤلف: محيي الدين النووي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. المؤلف: ابن حبان البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيح مسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر العقيلي المكي. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ٤ .

الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

طبقات المدلسين. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. الناشر: مكتبة المنار – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.

العبر في خبر من غبر، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

علوم الحديث، ويسمى بـ «مقدمة ابن الصلاح». المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ). المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت. سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

فـتح البـاري شرح صـحيح البخـاري. المؤلـف: ابـن حجـر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية- المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)- المحقق: عدنان درويش - محمد المصري- الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، المؤلف: أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بـ «ابن الكيال»، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي. الناشر: دار المأمون - بيروت. الطبعة: الأولى - ١٩٨١م.

لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

المجتبى، المعروف بالسنن الكبرى، للنسائي، ط: دار التأصيل، (الطبعة: الأولى)، (١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م).

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. عدد الأجزاء: ٣.

المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. المؤلف: ابن حبان البُستي. تحقيق: مرزوق علي ابراهيم. الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.

مشيخة النسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني. الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد شكور الميادني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩م.

المعجم الوسيط. المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر، محمد النجار). الناشر: دار الدعوة.

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى. المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.

معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تأليف: الحافظ الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد. البيهقي. الخسروجردي ، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - بدون ، الطبعة: بدون ، تحقيق: سيد كسروي حسن.

المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

منهج العجلي في كتابه الثقات، لمحمد الرعود، بحث منشور في المجلة الأردنية، كلية الدراسات الإسلامية.

منهج النقد في علوم الحديث، المؤلف: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، عدد الأجزاء: ١ .

موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله. تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل). الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م. الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.

موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل. دار النشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.

الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٢٩.

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
مقدمة البحث	٤
أهمية البحث ودوافع اختياره	٥
هدف البحث	٥
الدراسات السابقة	٦
منهج البحث	٦
خطة البحث	٧
التعريف بالإمام العجلي - رحمه الله □ بإيجاز	٩
التعريف بكتاب «معرفة الثقات»، للإمام العجلي	١٣
تحقيق القول في اسم الكتاب، وسبب الاختلاف في تسميته	١٣
منهج الإمام العجلي □ رحمه الله □ في كتابه بإيجاز	١٧
تعريف مصطلح «جائز الحديث»، ومدلوله، واستعمالات الإمام العجلي له	٢٢
الدراسة التطبيقية	٣٠
الترجمة الأولى: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ	٣٠
الترجمة الثانية: إِسْرَائِيل بن يُونُس	٣٧
الترجمة الثالثة: حجاج بن أَرْطَاة	٤٣

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الترجمة الرابعة: زُهَيْر بن مُحَمَّد	٥٣
الترجمة الخامسة: سعيد بن سنان	٥٩
الترجمة السادسة: سماك بن حَرْب	٦٤
الترجمة السابعة: شُعْبَة بن دِينَار الْهَاشِمِي	٧٠
الترجمة الثامنة: صَالِحُ بنُ رُسْتُمَ	٧٧
الترجمة التاسعة: الضَّحَّاك بن عُثْمَان	٨١
الترجمة العاشرة: يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ "الواسطي	٨٦
الترجمة الحادية عشرة: يَزِيْدُ بنُ أَبِي زِيَادٍ	٩٢
الخاتمة والنتائج والتوصيات	١٠٠
فهرس المصادر والمراجع	١١٧